جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالب(ة) :
قبوري زهرة

يوم: 26/05/2025

دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول الصاعدة

دراسة السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا 2000-2024

لجنة المناقشة:

د/ ..السعيد مصطفى.....	أ. د.	محمد خيضر بسكرة	رئيس
د/ فوزي نور الدين.....	أ. د.	محمد خيضر بسكرة	مقرر
د/ ...فؤاد جدو.....	أ. مح أ	محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية: **2024- 2025**

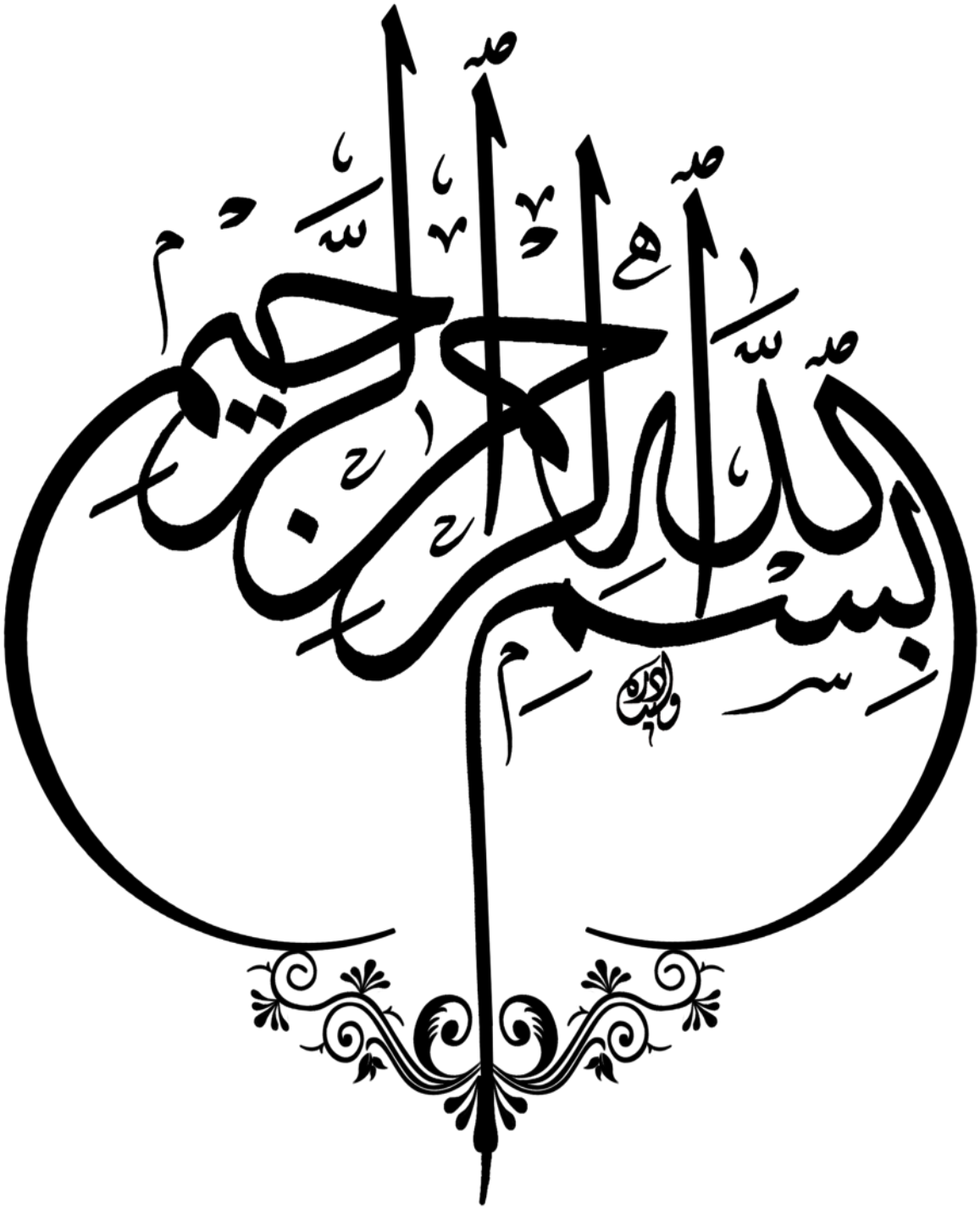
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفـان

قال عليه الصلاة والسلام: "من لايشكر الناس لايشكر الله"

في البداية أحمد الله تعالى وأشكره على توفيقه وتيسيره لي في إعداد هذه المذكرة ، ثم أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل "فوزي نور الدين" لما لمسته منه من صبر وسعة صدر وإرشاد كريم طيلة فترة إعدادي للمذكرة

كما أعبر عن عن إمتناني العميق لكل من كان له فضل على مسيرتي العلمي منذ خطواتي الأولى في المدرسة الإبتدائية مرورا بالمرحلة الثانوية وصولا إلى مقاعد الجامعة، فقد كان لكل أستاذ بصمته التي لاتنسى

ولا أنسى أن أتوجه بالشكر لكل شخص ساهم من قريب أو من بعيد في مساعدتي لإتمام هذه المذكرة ولأخوتي وأخواتي لكل واحد بإسمه الذين كانوا خير سند لي فكل

أسأل الله عز وجل أن يحزيهم جميعا خير الجزاء ويجعل ما بذلوه في موازين حسناتهم

زهرة قبوري

إ هـد ا ء

إهداء إلى الينبوع الذي لم يمل من العطاء، وإلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء،

إلى روحي "أمي وأبي" رحمهما الله ورزقهما الله الفردوس الأعلى

إلى حبيبي وستدي في الحياة، رفيق دربي وشريك حياتي..."زوجي الغالي"

إلى قرة عينيوأجمل هدية وهبني الله إياها إلى "أبنائي: براءة آلاء الرحمان، طه، أيهم، آدم،

أنس، ملاك البتول، أسيل، نحمد غيث"

إلى من حبهم يجري في عروقي إلى "إخوتي وأخواتي" إلى عائلة زوجي...إلى من كانت

رفيقتي وصديقتي "دنيا احميداتو" دوما تساندني

إلى كل معلمي الذين درسوني في الإبتدائي خاصة المعلم المتميز "كمال بلعقون"

إلى أستاذي الأب الغالي "بن مية محمد الساسي"

إلى كل أساتذتي في الجامعة أهدي هذا العمل المتواضع

زهرة قبوري

مقدمة

مقدمة:

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحوّلات عميقة ومتسارعة، تمثلت في إعادة تشكيل موازين القوى وظهور فواعل جديدة تلعب أدوارًا مؤثرة على الساحة الدولية، من بينها ما يُطلق عليه بـ"الدول الصاعدة". وقد مثّل هذا التحول تحدّياً حقيقياً للهيمنة الغربية التقليدية، إذ أصبحت هذه الدول، وعلى رأسها الصين، تنتهج سياسات خارجية أكثر انفتاحًا وفعالية، معتمدةً على أدوات متعددة تتجاوز الوسائل الصلبة التقليدية، لتنتقل إلى توظيف أدوات "القوة الناعمة" كوسيلة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية وتعزيز مكانتها الدولية دون اللجوء إلى الإكراه أو التدخل العسكري.

لقد أدركت الدول الصاعدة، ومن بينها الصين، أن النجاح في كسب العقول والقلوب يمكن أن يكون أكثر نجاعةً وأقل كلفةً من الاعتماد الحصري على الوسائل العسكرية أو الاقتصادية القسرية. ومن هنا، أصبح مفهوم "القوة الناعمة"، الذي صاغه جوزيف ناي في تسعينيات القرن العشرين، أحد أبرز المفاهيم التي أُعيد النظر فيها وتكييفها ضمن سياقات غير غربية، خاصة من طرف القوى الآسيوية مثل الصين والهند وتركيا وغيرها. إذ باتت هذه الدول تدرك أهمية الثقافة، والإعلام، والتعليم، والدبلوماسية العامة، والمساعدات التنموية، في تعزيز صورتها في الخارج، وبناء شبكة من المصالح والعلاقات المستقرة مع الدول النامية، وخاصة الدول الإفريقية.

وفي هذا السياق، شكّلت إفريقيا ساحةً محورية لاختبار مدى فعالية القوة الناعمة الصينية. فإفريقيا، بما تمتلكه من موارد طبيعية، وأهمية جيواستراتيجية، وفرص استثمارية واعدة، أصبحت هدفًا رئيسيًا للسياسة الخارجية الصينية، خصوصًا في ظل انكفاء بعض القوى الغربية التقليدية عن الانخراط الفعّال في القارة. وقد وظفت الصين مزيجًا من الأدوات الناعمة في إطار علاقاتها الإفريقية، بما في ذلك المنح الدراسية، وتشييد البنى التحتية، وتطوير وسائل الإعلام، وإطلاق معاهد كونفوشيوس، والمساعدات الإنسانية، والمبادرات التنموية ضمن "مبادرة الحزام والطريق"، وكل ذلك بهدف بناء صورة إيجابية عن الصين وتوسيع نفوذها في القارة السمراء.

إنّ هذا التحول في السياسة الخارجية الصينية نحو التركيز على القوة الناعمة يثير عدة إشكاليات نظرية وعملية، خاصة في ظل التشكيك الغربي في نوايا بكين، واتهامها باستغلال أدوات القوة الناعمة

لتحقيق مكاسب جيواستراتيجية بوسائل غير تقليدية. كما يطرح تساؤلات حول مدى قبول النخب الإفريقية والشعوب لهذه الأدوات، وحدود تأثيرها على المدى البعيد في بناء شراكات استراتيجية مستقرة.

أهداف الدراسة:

أ –الأهداف العلمية:

تهدف هذه الدراسة إلى الإسهام في فهم أعمق لمفهوم القوة الناعمة بوصفه إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية المعاصرة، لا سيما في سياق صعود قوى جديدة على الساحة الدولية تسعى لإعادة تعريف أدوارها عبر أدوات غير تقليدية. ففي ظل تراجع نجاعة القوة الصلبة وارتفاع كلفة الصراعات المباشرة، بات من الضروري تحليل وتحقيق فهم علمي لمفهوم القوة الناعمة كما ظهر في الأدبيات الغربية، مع الوقوف عند أبعاده النظرية والتطبيقية، واستكشاف كيفيات توظيفه من قبل الدول الصاعدة، وفي مقدمتها الصين، كإحدى أبرز القوى التي أعادت تشكيل استراتيجياتها الدولية بالاعتماد على أدوات التأثير غير المباشر.

ب الاهداف العملية :

وانطلاقًا من الطابع التطبيقي للدراسة، تسعى هذه المذكرة إلى **تحليل الكيفية التي توظف بها الصين أدوات القوة الناعمة في إفريقيا** ، وذلك عبر التركيز على مجالات محددة مثل التعليم (المنح الدراسية ومعاهد كونفوشيوس)، الإعلام (الاستثمارات الإعلامية والشراكات الثقافية)، الثقافة (نشر اللغة الصينية وتنظيم المهرجانات الثقافية)، والمساعدات التنموية (بناء البنية التحتية، الدعم الصحي، والمبادرات الاجتماعية). يندرج هذا التحليل في إطار السعي إلى الكشف عن الأهداف الاستراتيجية الكامنة وراء هذا التوظيف، ومحاولة فهم مدى انسجام هذه الأدوات مع المصالح الصينية الكبرى في القارة الإفريقية.

كما تهدف الدراسة إلى **تقييم فعالية القوة الناعمة الصينية** في تحقيق اختراق سياسي واقتصادي وثقافي في الفضاء الإفريقي، ومدى قدرتها على كسب تعاطف النخب والشعوب الإفريقية، وبناء صورة إيجابية للصين كقوة صاعدة ذات نموذج تنموي بديل، مقارنة بالنموذج الغربي التقليدي. وتُطرح هنا أسئلة جوهرية تتعلق بدرجة قبول أدوات القوة الناعمة الصينية من قبل الدول الإفريقية، وحدود تأثيرها على المستوى البعيد، خاصة في ظل تنامي الخطاب الغربي المناهض لنفوذ الصين في القارة.

وتُراهن هذه الدراسة كذلك على **تحقيق قراءة نقدية للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا** ، عبر التمييز بين الخطاب المعلن الذي يروّج للتعاون جنوب–جنوب، والتنمية المشتركة، والشراكة المتكافئة، وبين الممارسات الواقعية التي قد تكشف عن أهداف جيوسياسية أعمق، تتجاوز البُعد الثقافي أو الإنساني. وفي هذا السياق، يتم الوقوف عند حدود القوة الناعمة عندما تصبح أداة لتحقيق مكاسب إستراتيجية، وطرح تساؤلات حول إمكانية تحول هذه الأدوات الناعمة إلى أدوات ضغط ناعمة ذات طابع نفعي.

وأخيرًا، تسعى الدراسة إلى **إثراء الأدبيات العربية حول مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية** ، لا سيما تلك المتعلقة بتحولات أدوات التأثير في السياسة الخارجية. فالدراسات العربية لا تزال، في مجملها، تركّز على أدوات القوة الصلبة أو على الفواعل التقليدية، في حين أن دراسة حالات صاعدة كالصين قد تفتح آفاقًا لفهم تحولات عميقة في بنية النظام الدولي، وآليات إدارة النفوذ في المناطق الحيوية مثل إفريقيا.

مبررات الموضوع:

أ –**المبررات الموضوعية:**جاء اختيار هذا الموضوع استنادًا إلى جملة من **الدوافع العلمية والواقعية** التي تُبرز أهمية الظاهرة المدروسة في سياق العلاقات الدولية المعاصرة، وعلى وجه الخصوص في إطار التفاعلات المتسارعة التي يعرفها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد أصبحت **القوة الناعمة** أحد المفاهيم المحورية في فهم توجهات السياسة الخارجية للعديد من الدول، خاصة مع بروز دول صاعدة مثل الصين، تسعى إلى تحقيق مصالحها الخارجية عبر أدوات جديدة، بعيدة عن النهج الصراعي المباشر.

وتكمن أهمية الموضوع في راهنيته الكبيرة، حيث يتقاطع مع عدة قضايا استراتيجية، من أبرزها صعود الصين كقوة عالمية، وتوسّع حضورها في إفريقيا، التي تُعد إحدى أكثر الساحات الجيوسياسية حيوية في الوقت الراهن. كما أنّ هذا التوسع لم يعد قائمًا فقط على الاستثمارات الاقتصادية أو العلاقات العسكرية، بل أصبح يعتمد بشكل متزايد على أدوات التأثير غير المباشر، مثل الثقافة، التعليم، الإعلام، والدبلوماسية العامة، وهو ما يستدعي التحليل العلمي العميق لتلك الظواهر.

إضافة إلى ذلك، يُساهم هذا الموضوع في **سدّ فراغ معرفي داخل الدراسات العربية** حول الدور المتنامي للقوة الناعمة في السياسات الخارجية للدول الصاعدة، خاصة وأن الأدبيات الأكاديمية العربية لا تزال تفتقر إلى دراسات معمّقة حول هذا التحول في أدوات التأثير. كما يطرح الموضوع

إشكالات جديدة تتعلق بمدى فاعلية القوة الناعمة مقارنة بالقوة الصلبة، وحدود استخدامها في بناء النفوذ بعيد المدى، ما يجعله مجالاً خصبًا للتحليل الأكاديمي والتأصيل النظري.

ب **المبررات الذاتية:** على الصعيد الذاتي، جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقًا من **رغبة أكاديمية وشخصية** في تعميق الفهم بالتحولات التي تشهدها العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة ما يتعلق بصعود قوى غير غربية، وإعادة صياغتها لمفاهيم القوة والنفوذ من منطلقات جديدة، وهو ما يتطلب من الباحثين الشباب مواكبة هذه التحولات من زاوية تحليلية ناقدة.

كما ينبع هذا الاختيار من اهتمام شخصي بدراسة النموذج الصيني في السياسة الخارجية، كونه يمثل تجربة متميزة تجمع بين موروث حضاري عريق، ورؤية استراتيجية حديثة تعتمد على أدوات القوة الناعمة لبناء صورة إيجابية في الخارج. وتزداد أهمية هذا الاهتمام مع وجود قناعة بأن إفريقيا، بما فيها المنطقة المغاربية والعربية، ستكون مسرحًا مهمًا لهذه التحولات خلال العقود القادمة، الأمر الذي يجعل من دراسة هذه الظواهر ضرورة علمية لفهم مآلات التوازنات الدولية.

ويُضاف إلى ذلك أن الموضوع يمنح الباحث فرصة لتوظيف أدوات التحليل النظري والمنهجي التي تم اكتسابها خلال سنوات التكوين الجامعي، ويسمح بتطبيقها على **دراسة حالة تطبيقية** واضحة المعالم ومفتوحة على آفاق بحثية جديدة، وهو ما يُعزز من القيمة العلمية للمذكرة، ويفتح المجال لمزيد من البحث المتخصص مستقبلاً.

الدراسات السابقة:

نقصد بالأدبيات السابيقة جميع البحوث والدراسات العلمية التي لها صلة مع الدراسة الحالية أو تقترب منها أو من جانب آخر، ومن بين هذه الدرسات مايلي:

عادل محمد علي بوغرس، "سياسة السياسة الخارجية للدول: دراسة حالة السياسة الخارجية الصينية نموذجا"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 02، المجلد 08، (2024)

تناولت هذه الدراسة تحليلًا علميًا وفلسفيًا لمفهوم "سياسة السياسة الخارجية للدول". وقد ركزت على دراسة هذا المفهوم من خلال مقاربة تعتبر السياسة الخارجية جزءًا من السياسات العامة، وتشترك معها في العديد من الخصائص مثل السعي لتحقيق القيم المجتمعية كالأمن والتعليم والصحة. كما تناولت الدراسة نموذج السياسة الخارجية الصينية، مبينة تأثير العوامل الاقتصادية، القيادية، والأيديولوجية في

تشكيل هذه السياسة، مما يعزز الفرضية الأساسية للدراسة حول الطبيعة المركبة والمترابطة للسياسة الخارجية كامتداد للسياسات العامة.

صليحة محمدي، السياسة الصينية اتجاه إفريقية: توظيف القوة الناعمة لإستمالة القارة الإفريقية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، (جويلية 2017)

تناولت الباحثة في دراستها السياسة الصينية تجاه إفريقيا، مع التركيز على توظيف القوة الناعمة كبديل استراتيجي للقوة الصلبة، نظراً لما تمتلكه من قدرة على تحقيق مصالح الدول. وركزت الدراسة على الصين باعتبارها قوة صاعدة توظف أدوات القوة الناعمة في القارة الإفريقية. وقد قُسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية: تناول المفهوم العام للقوة الناعمة، ثم عرض الرؤية الصينية لهذا المفهوم، وأخيراً دراسة الشراكة الصينية الإفريقية، التي تمثل نموذجاً متكاملاً لتوظيف القوة الناعمة في مختلف المجالات".

نبيل خالد مختلف، منظور السياسة الخارجية الصينية: صعود سياسي سلمي في القرة الإفريقيةمجلة العلوم الإقتصادية والإنسانية، جامعة باتنة01، المجلد 25، العدد 02، (ديسمبر 2024)

تناولت هذه الدراسة أهمية الدور الصيني المتنامي في إفريقيا، خاصة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى والقارة الإفريقية على حد سواء. يشير إلى أن الصين تسعى إلى تعزيز مكانتها في القارة الإفريقية من خلال بناء علاقات مبنية على الالتزام بالمبادئ السلمية وعدم التدخل، ما يجعلها مقبولة من قبل السياسيين والشعوب الإفريقية. كما تُبرز الدراسة أن هذا الحضور الصيني يُعتبر فرصة للدول الإفريقية للاستفادة من الدعم الإقتصادي والتنموي، خصوصًا في ظل حاجة هذه الدول إلى شراكات دولية بديلة عن القوى الغربية التقليدية. وقد شددت الدراسة على أن الصين تلعب دورًا محوريًا في بلورة نظام دولي جديد، تسهم من خلاله في دعم النهضة السياسية والسلمية للدول النامية.

فاطمة الزهراء أحمد نوار، آليات التواجد الصيني في القارة الإفريقية بين الفعالية والإخفاق، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التواجد الصيني المتنامي في القارة الإفريقية كجزء من استراتيجية الصين لتوسيع نفوذها العالمي وصعودها السلمي في النظام الدولي، من خلال توظيف أدواتها الإقتصادية بشكل خاص عبر تقديم المساعدات والاستثمارات للدول الإفريقية التي تعاني من نقص في الموارد المالية. وتوضح الدراسة أن هذا الحضور ساعد الصين على تعزيز مكانتها وكسب التأييد

الإفريقي، بما يخدم سياستها الخارجية ومشروع "الحزام والطريق". وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية تشمل الآليات الدبلوماسية، الاقتصادية، والعسكرية الأمنية، مما يعكس تنوع أدوات القوة الصينية في دعم الدول النامية وتعزيز نفوذها الجيوسياسي.

Dina Yosuf Hassen, China’s soft power in Africa: a qualitative content analysis on China’s strategic narrative projection in Ethiopia and South Africa, 2023

تناولت هذه الدراسة كيفية توظيف الصين لأدوات القوة الناعمة في القارة الإفريقية، مع تركيز خاص على كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا. وقد اعتمدت الدراسة على التحليل النوعي للمضامين لفهم تأثير السرديات الاستراتيجية الصينية في توجهات وسياسات القادة الأفارقة، وكذلك في تصوراتهم تجاه الصين. وتبين من خلال النتائج أن الخطاب الصيني يركز على إبراز الروابط التاريخية والهوية المشتركة، ويقدّم الصين في صورة الشريك الموثوق والمتضامن مع الشعوب الإفريقية. كما أكدت الدراسة أن السرديات الناعمة الصينية تكتسب أهمية متزايدة في ظل احتدام التنافس بين القوى الدولية الكبرى على النفوذ في إفريقيا، مشيرة إلى أن فعالية هذه القوة الناعمة لا ترتبط فقط بقدرة الصين على إيصال رسائلها، بل تتوقف أيضاً على كيفية استقبال وتفسير هذه الرسائل من قبل القادة الأفارقة. وأبرزت الدراسة مفهوم "الهيمنة المرنة" الذي يمنح القادة الأفارقة مساحة أكبر في إعادة تشكيل علاقاتهم مع الصين، بما يعكس خصوصية السياق الإفريقي وديناميكية التفاعل بين الطرفين.

دراستي المعنونةب: "دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول الصاعدة: دراسة السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا (2024/2000)" تضيف قيمة مميزة مقارنة بالدراسات السابقة، حيث توضح وتؤكد أن الصين تسعى إلى تعزيز نفوذها في إفريقيا من خلال توظيف القوة الناعمة التي تعتمد على أدوات متعددة تشمل الدعم الاقتصادي والمشاريع التنموية، والدبلوماسية التي تبرز التقارب التاريخي والتفاهم مع الدول الإفريقية، بالإضافة إلى نشر الثقافة الصينية عبر معاهد كونفوشيوس والمراكز الثقافية. وتتميز هذه السياسة الصينية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، مما يجعلها مقبولة لدى النخب والشعوب هناك، خاصة في ظل استياء البعض من السياسات الغربية التقليدية. كما تستفيد الصين من موقع إفريقيا الاستراتيجي ومواردها الطبيعية لتأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية، معتمدة على

جذب الدول الإفريقية عبر شراكات مبنية على الاحترام المتبادل والتعاون التنموي، ما يعكس تحولاً في أساليب النفوذ الدولي من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة.

إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، برزت الدول الصاعدة كقوى جديدة تسعى إلى توسيع نفوذها بوسائل تتجاوز الأدوات التقليدية للقوة الصلبة، ومن بينها الصين التي تبنّت مقاربة تعتمد على توظيف القوة الناعمة لتعزيز مكانتها في العالم، وبخاصة في القارة الإفريقية. وانطلاقًا من هذا السياق، تطرح الدراسة الإشكالية التالية **:ماهي حدود توظيف الصين لإستراتيجية القوة الناعمة ضمن سياستها الخارجية تجاه إفريقيا؟**

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما هو الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم القوة الناعمة؟ وكيف تطوّر هذا المفهوم في حقل العلاقات الدولية، لا سيما ضمن السياسات الخارجية للدول الصاعدة؟
- ✓ ما هي الخصائص العامة للسياسة الخارجية الصينية؟ وكيف تطورت استراتيجياتها تجاه القارة الإفريقية خلال العقود الأخيرة؟
- ✓ ما هي الأدوات الرئيسية التي تعتمدها الصين في توظيف القوة الناعمة في إفريقيا؟ (مثل التعليم، الإعلام، الثقافة، المساعدات، الدبلوماسية العامة).
- ✓ كيف تستقبل الدول الإفريقية هذا التوظيف؟ وهل تحقق القوة الناعمة الصينية تأثيرًا فعليًا على المستويين الرسمي والشعبي داخل إفريقيا؟
- ✓ ما هي التحديات والقيود التي تواجه الصين في توظيف أدوات القوة الناعمة في إفريقيا؟ وهل هناك تناقض بين الخطاب الناعم والمصالح الواقعية؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ تعتمد الدول الصاعدة بشكل إستراتيجي على القوة الناعمة لتحقيق مصالحها دون اللجوء إلى وسائل الإكراه
- ✓ تختلف إستراتيجية القوة الناعمة الصينية من حيث الرؤية والأدوات عن نظيرتها الغربية مما يجعلها أكثر قبولا لدى بعض الدول الإفريقية الحثة عن بدائل للهيمنة الغربية.

- ✓ **من المحتمل أن السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا قد شهدت تحوّلًا نوعيًا،** بحيث لم تعد تقتصر على المصالح الاقتصادية والتجارية، بل توسعت لتشمل الجوانب الثقافية والتعليمية والإنسانية، في إطار رؤية شاملة للتأثير الناعم.
- ✓ **من المرجّح أن تواجه الصين مجموعة من التحديات في توظيف قوتها الناعمة،** منها: محدودية الانتشار اللغوي والثقافي، الاتهامات الغربية بوجود "نوايا استعمارية ناعمة"، إضافة إلى التناقض أحيانًا بين خطاب التعاون والممارسات الاقتصادية التي تُوصف بأنها "استغلالية."
- ✓ **تفترض الدراسة أن القوة الناعمة الصينية تختلف من حيث الرؤية والأدوات عن نظيرتها الغربية،** فهي تستند إلى سردية "التعاون جنوب–جنوب" ونموذج التنمية غير الليبرالي، مما يجعلها أكثر جاذبية لبعض الدول الإفريقية الباحثة عن بدائل للهيمنة الغربية التقليدية.

حدود الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن حقل العلاقات الدولية المقارنة، وتركز على مستوى تحليل السياسة الخارجية من خلال رصد السلوك الخارجي للصين تجاه الدول الإفريقية، مع الأخذ بعين الاعتبار كلًّا من المستوى الرسمي (الدولي/الدول) والمستوى غير الرسمي (النخب، الإعلام، الجامعات)، بما يعكس طبيعة القوة الناعمة كأداة غير تقليدية في السياسة الخارجية.

أ –الحدود الزمانية:

وفي هذا الإطار، تنحصر الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من بداية الألفية الثالثة (سنة 2000) إلى غاية سنة 2024، وهي مرحلة شهدت تحولات جوهرية في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، بدءًا من تأسيس "منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) "سنة 2000، مرورًا بمشاريع ثقافية وتنموية متعددة، وصولًا إلى التوسع الكبير ضمن "مبادرة الحزام والطريق".

ب الحدود المكانية:

أما من حيث النطاق المكاني، فتركز الدراسة على القارة الإفريقية باعتبارها المجال الجغرافي الذي تجسدت فيه ملامح القوة الناعمة الصينية بشكل واضح، مع تقديم قراءة شاملة للسياسة الصينية في إفريقيا من خلال رصد الاتجاهات العامة، والإشارة إلى نماذج تطبيقية مختارة (مثل إثيوبيا، كينيا، نيجيريا، أو

الجزائر) تُستخدم كمؤشرات لفهم طبيعة التغلغل الناعم الصيني في القارة، وذلك بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا وكونها ساحة تنافس بارزة بين القوى الدولية الكبرى.

الإطار المنهجي للدراسة:

تقتضي دراسة موضوع "**دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول الصاعدة: دراسة السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا**"اعتماد مقاربة منهجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الظاهرة المدروسة، التي تتداخل فيها الأبعاد النظرية بالتطبيقات الواقعية، والتفاعلات الجيوسياسية بالمحددات الثقافية والرمزية. وعليه، تم اختيار مناهج تحليلية وأدوات بحثية تلائم هذا التعدد، وذلك على النحو الآتي:

1. المنهج المعتمد

تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على **المنهج الوصفي–التحليلي**، الذي يُستخدم في تحليل المفاهيم والمقاربات النظرية ذات الصلة بالقوة الناعمة، وفهم خصائص السياسة الخارجية الصينية وأبعادها. كما يسمح هذا المنهج بوصف الأدوات التي توظفها الصين في إفريقيا وتحليل أهدافها واستراتيجياتها.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم توظيف **المنهج دراسة الحالة** (Case Study)من خلال التركيز على تجربة الصين في إفريقيا باعتبارها نموذجًا لتوظيف القوة الناعمة من قبل دولة صاعدة، وهو ما يمكّن من فهم العلاقة بين القوة الناعمة والمصلحة الوطنية في سياق جغرافي محدد.

كما يتم استحضار **المنهج المقارن** في بعض جوانب الدراسة، خاصة عند المقارنة بين المقاربة الصينية في إفريقيا والمقاربات الغربية التقليدية، بما يساعد في إبراز الفروقات في أدوات التأثير، وأسس الخطاب السياسي، ومدى القبول الشعبي.

2. مقاربات الدراسة

تعتبر مقاربة القوة الناعمة من اهم ادوات التاثير في العلاقات الدولية , حيث تعتمد على القدرة على جذب الاخرين واقناعهم باتباع سياسات الدولة دون استخدام القوة العسكرية وهذا ما استخدمته الصين في استراتيجيتها في افريقيا بطريقة سلمية وفعالة,والتي تتمثل في البرامج التي تطلقها الدولة بهدف الاعلام والتاثير في الراي العام لبلدان اخرى ومن ثم يبرز اعتمادها على البعد الهوياتي لتفاعل الدولة من خلال التركيز على القيم والمقومات المتمثلة في الثقافة خصوصا قصد التاثير في مجتمعات البلدان الاخرى في

هذا الصدد تشكل النظرية البنائية في العلاقات الدولية الاطار النظري من خلال اعتمادها على البنى المثالية الغير مادية التي تحكم العلاقة بين مختلف الفواعل في السياسة الدولية حيث تركز على تحليل دور الثقافة,القيم والافكار في العلاقات الدولية والتي تمثل مصادر القوة الناعمة حسب تصميم جوزيف ناي .

واستعانت الدراسة ايضا باقتراب المصلحة الوطنية, حيث يساعد على الفهم السياسة الخارجية للصين وذالك من منطلق ان الهدف الاساسي لها ,هو تحقيق المصلحة الوطنية استنادا الى مقولة" فليخدم كل ما هو عالمي كل ماهو صيني " ولذالك يعد احد اقترابات الرسمية في مجال العلاقات الدولية, كما انه مرتبط بمنهج القوة , الذي يمكن اعتباره اساسا لمنهج المصلحة الوطنية بالسعي نحو ضمان الامن والاستقرار,حيث تعتبرالمصلحة الوطنية هي القوة الرئيسية والمحددة لسياسات الدول في علاقاتها الدولية

التقسيم الهيكلي للدراسة

الفصل الأول تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان "ماهية القوة الناعمة"، وبعدها المبحث الثاني تم تحديد ماهية السياسة الخارجية للدول الصاعدة، وبعداه جاء المبحث الثالث خاتما الفصل وتم التطرق لمجموعة المهارات المفسرة للقوة.

الفصل الثاني بعنوان إستراتيجية القوة الناعمة الصينية في إفريقيا، يحتوي على ثلاثة مباحث، الأول يتناول محددات السياسة الخارجية الصينية إتجاه لإريقيا، وبعدها تم التطرق إلى المبحث الثاني المعنون بـ: "أدوات القوة الناعمة الصينية لإفريقيا" . وفي ختام الفصل، جا المبحث الثالث ليبين التحديات لإستراتيجية القوة الناعمة الصينية في إفريقيا.

صعوبات الدراسة

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذه الدراسة نقص المراجع العلمية الاكاديمية المتخصصة في دراسات السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا خاصة باللغة العربية خصوصا الكتب , بخلاف توفرها باللغة الاجنبية لكن نجد ان معظم الدراسات الغربية تتناول الموضوع من منظور سلبي يركز على تزايد النفوذ الصيني في افريقيا وهذا يشكل تهديدات للقوى الكبرى.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

تعد القوة الناعمة مفهوم ا محوريافي فهم الديناميكيات الجديدة للعلاقات الدولية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها النظام الدولي، وبروز قوى صاعدة تسعى لإعادة تشكيل توازنات القوة بعيداعن الوسائل التقليدية الصلبة. وفي هذا الإطار، لم تعد السياسة الخارجية للدول تقتصر على أدوات الردع العسكري أو النفوذ الإقتصادي فقط، بل أصبحت تعتمد على أدوات أكثر مرونة وتأثيرا كالثقافة، الإعلام، التعليم، والدبلوماسية العامة، والتي تعد جوهر مفهوم القوة الناعمة.

تتجلى أهمية هذا المفهوم بشكل خاص عند دراسة السياسة الخارجية للدول الصاعدة، التي تسعى إلى توسيع نفوذها وتعزيز مكانتها في النظام الدولي دون اللجوء إلى المواجهة المباشرة مع القوى التقليدية. وتعد الصين نموذجا بارزا في هذا السياق، حيث وظفت القوة الناعمة كأداة استراتيجية في سياستها الخارجية، خاصة في إفريقيا، من خلال توطيد العلاقات الثقافية، التعليمية، والدبلوماسية، وتقديم صورة إيجابية عن نفسها كقوة مسؤولة وشريك موثوق.

وانطلاقا من هذا، يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، حيث سيتم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالقوة الناعمة، ، مع استعراض واقع السياسة الخارجية للدول الصناعية التي فسّرت هذا المفهوم وتوظيفه في السياسة الخارجية، بما يضع الأساس الفهمي والمنهجي اللازم لتحليل الحالة الصينية في إفريقيا لاحقا.

المبحث الأول: ماهية القوة الناعمة

تعد القوة الناعمة مفهوما حديثا في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، برز مع نهاية الحرب الباردة كتعبير عن تحول في طبيعة القوة من الإكراه والضغط إلى الجذب والتأثير غير المباشر. وقد ق دم جوزيف ناي هذا المفهوم ليوضح كيف يمكن للدول أن تحقق مصالحها وتوسع نفوذها من خلال أدوات غير صلبة كالثقافة، القيم، والسياسات الجاذبة، بدلا من الوسائل العسكرية أو الإقتصادية. وتكمن أهمية هذا المفهوم في كونه يعكس ديناميكية جديدة لفهم العلاقات الدولية، خاصة في ظل تصاعد دور الدول الصاعدة التي باتت تعتمد على القوة الناعمة لتعزيز حضورها العالمي، كما هو الحال مع الصين التي وظفت هذا النمط من القوة بشكل استراتيجي في إفريقيا، مما يجعل من دراسة ماهية القوة الناعمة مدخلا ضروريا لفهم أعمق لسياساتها الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية

يعد مفهوم القوة من المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، إذ يشكل جوهر التفاعلات بين الوحدات الدولية، وخاصة الدول. تقليديا، ارتبطت القوة بالقدرات العسكرية والإقتصادية التي تمكن الدولة من فرض إرادتها على الآخرين. ومع تطور النظام الدولي، توسع المفهوم ليشمل أبعادا غير مادية كالقوة الناعمة والتأثير الثقافي والدبلوماسي. تستخدم القوة بأشكال متعددة، سواء عبر الإكراه أو الجذب أو الإقناع، حسب طبيعة الأهداف والسياقات الدولية. ومن ثم، فإن فهم مفهوم القوة بأبعاده المختلفة يعد أساسيا لتحليل سلوك الدول وفهم أنماط تفاعلاتها على الساحة الدولية.

الفرع الأول: تعريف القوة

بالنظر إلى تعدد الجوانب التي تناولت مفهوم القوة في هذا المجال، سنقوم في هذا الجزء بتقديم مجموعة من التعاريف الشائعة بدءا من التعريف اللغوي وصولا إلى المعنى الإصطلاحي.

أولا:التعريف اللغوي

ورد في "**المعجم الوسيط**" أن القوة تعني نقيض الضعف، وهي الطاقة التي تمكن الإنسان من القيام بالأعمال الشاقة[1].

[1] ينظر: لمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2008، ص 768-769

وجاء في تعريف آخر أنها القوة المكتسبة من الآخرين، وهذه يحتاج إليها الإنسان مهما بلغت قوته، لأنه بحاجة إلى عون الآخرين للوصول إلى تحقيق أهدافه[1].

وفي تعريف آخر، تُفهم القوة على أنها القدرة، وقد يُراد بها قدرة الله تعالى المطلقة، كما في قوله سبحانه: ﴿**وَلَيَنْصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ** ﴾[2]، كما قد يُراد بها قدرة الإنسان المحمودة التي تختلف باختلاف أحوال الأفراد، كقوله تعالى: ﴿ **خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ** ﴾[3]. وقد تُفهم القوة على أنها قوة بدنية، كما في قوله جلّ وعلا: ﴿ **وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً** ﴾[4]، أو قوة قلبية وروحية، كما في قوله تعالى: ﴿**يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ**﴾[5].

وانطلاقا مما سبق، يمكن القوة أن القوة إما بدنية أو مادية، تتمثل في قوة الجسد، أو قوة الإعداد المادي، وإما قوة العقل، والتي تتمثل في قوة التفكير والتدبير، وإما قوة القلب وتتمثل في قوة الجد والعزيمة وإما قوة في اللسان وتتمثل في قوة الإقناع والتأثير

ويمكن أيضا القول أن القوة في معناها اللغوي تدل على القدرة والتمكّن، وهي ما يتيح للإنسان أو الشيء إحداث فعل أو مقاومة أثر. ترتبط القوة بالشدة والتحمل، سواء في الجسد أو في الفكر أو في النفس. ويُقال "قويّ" لمن يتميز بالصلابة والقدرة على تجاوز الصعاب. كما أن القوة تُعد نقيضًا للضعف، وتُستخدم للتعبير عن السيطرة والتأثير في مختلف المجالات. فهي مفهوم جامع يعكس الإستطاعة والطاقة والصلابة في مواجهة التحديات.

ثانيا: التعريف الإصطلاحي

تناول الفلاسفة وعلماء الإجتماع والخبراء العسكريون منذ العصور القديمة مفهوم القوة، وقدموا حوله الكثير من التحليلات والنقاشات. ورغم تعدد التعاريف التي طرحوها، فإن الفروقات بينها لم تكن جوهرية إلى

[1]أنظر: القوة في القرآن الكريم، إعداد: رائد عبد الرحيم عاصي، رسالة ماجيستير في أصول الدين، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2009م، ص 12

[2]سورة الحج، الآية 40

[3]سورة البقرة، الآية 63

[4]سورة فصلت، الآية 15

[5]سورة مريم، الآية 12

حد كبير، بل تعود في معظمها إلى اختلاف الأهداف العلمية التي يدرس من خلالها كل تخصص هذا المفهوم، والتي تختلف بطبيعتها عن النقاشات الأكاديمية البحتة.

ويُعرف علم الإجتماع القوة على أنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، سواء كان ذلك من قبل فرد أو جماعة. ويُعد موضوع القوة من القضايا المحورية في علم الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، ولهذا قدم العديد من المفكرين والباحثين تعاريف وتفسيرات متعددة له ضمن هذا السياق. وعليه، فإن القوة تُدرس وتُعرّف في مختلف التخصصات مثل علم الاجتماع، القانون، والعلوم السياسية[1].

تُعتبر قوة الدولة من العوامل ذات الأهمية الكبيرة في ميدان العلاقات الدولية، نظرًا لأنها تحدد الأبعاد التي يقوم عليها دور الدولة في المجتمع الدولي، وتؤثر في شكل العلاقات التي تربطها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية[2].

ومن جهة أخرى، فإن مفهوم القوة من المفاهيم الأساسية في علم السياسة، بل ومن الركائز الرئيسة في جميع العلوم الإجتماعية. من ناحية أخرى، ترتبط السياسة ارتباطا وثيقا بالقوة، حيث أن البحث عن القوة يُميز السياسة عن الأنواع الأخرى من الأنشطة الإنسانية[3].

عرّف سبيكمان القوة بأنها الوسيلة الأساسية لضمان البقاء، فهي تمثل القدرة على فرض إرادة الفرد أو الدولة على الآخرين، بل وتمتد لتشمل فرض هذه الإرادة حتى على من يفتقرون إلى القوة. كما أشار إلى أن القوة تتيح إمكانية إجبار الأطراف الأضعف على تقديم تنازلات، مما يجعلها أداة محورية في التحكم والتأثير داخل العلاقات الإنسانية والدولية[4].

حسب ابن خلدون، فقد تناول مفهوم القوة في مقدمته الشهيرة، حيث قدّم رؤية مبكرة وشاملة لهذا المفهوم. فقد قسّم القوة السياسية إلى أنواع متعددة، وأكد على أن وجود الدولة واستمرار الحكم لا يتحققان إلا

---

[1] سعاد عبيد، القوة الناعمة في الإستراتيجية الدولية: الإستراتيجية الصينية اتجاد إفريقيا نمودجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة العربي تبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021/2020، ص 11

[2] شيماء عويس أبو عبيد، القوة في العلاقات الدولية : دراسة تأصيلية، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 05 أكتوبر 2018، ص 01-02

[3] سامح رشيد القبج، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة الأمريكية في إدارة الصراع مع إيران، 2012/2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الإستقلال، 2012، ص 316

[4] سعاد عبيد، المرجع السابق، ص 12

بوجود قوة تدعمهما وتحميهما. واعتبر أن مظاهر القوة السياسية تتجلى في الاستبداد، والقدرة على التأثير، وكذلك في الإغراء كوسيلة لجذب الولاء وضمان الطاعة[1].

ومن خلال ماسبق يمكن القول أن القوة هي القدرة التي يمتلكها فرد أو جماعة أو دولة للتأثير في سلوك الآخرين، أو فرض إرادة معينة، سواء من خلال الوسائل المادية أو الرمزية. وهي تشمل القدرة على الفعل، والتحكم، وتحقيق الأهداف، وتظهر في مجالات متعددة مثل السياسة، الإقتصاد، الفكر، وحتى في العلاقات الإجتماعية. وتُعد القوة عنصرا محوريا في فهم التفاعلات البشرية، خاصة في إطار العلاقات الدولية، حيث تستخدم لتحديد موقع الدولة ونفوذها ضمن النظام العالمي.

الفرع الثاني: خصائص القوة

القوة تعد مفهوما ديناميكيا متغيرا، لا يتميز بالثبات، بل يتشكل من مجموعة من العناصر المترابطة، سواء كانت مادية أو غير مادية، تختلف باختلاف الزمان والمكان. كما أن القوة نسبية في طبيعتها، فلا تقاس بمعزل عن غيرها، بل بالمقارنة مع ما تمتلكه الدول الأخرى. وفي بعض الحالات، قد تملك دول صغيرة من أدوات التأثير ما يجعلها قادرة على توجيه سياسات دول كبرى بما يتوافق مع مصالحها .وتتسم القوة بعدة خصائص أساسية، من أبرزها[2]:

- ✓ أنها أداة تمكن الدولة من ممارسة التأثير والنفوذ، بهدف تحقيق مصالحها وحماية أمنها القومي.
- ✓ أنها تتغير تبعا لمدى قدرة الدولة على تحويل ما لديها من موارد وإمكانيات إلى قوة مؤثرة على أرض الواقع.
- ✓ كونها موردا نادرا، ما يجعل الدول تسعى للحفاظ عليه وتجنب تبديده دون فائدة.
- ✓ نسبيتها، حيث تقاس قوتها مقارنة بغيرها من الدول.
- ✓ تنوع أساليب ممارستها، بين التأثير الدبلوماسي الناعم وبين الإكراه والإجبار، وغالبا ما يلجأ إلى القوة الصلبة في حال فشل الطرق السلمية.

[1] شيماء عويس أبو عبيد، المرجع نفسه، ص 02

[2] فريد ميليش، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات الجامعية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 63، العدد 06، 2014، ص 75

ومع التطورات المتسارعة في البيئة السياسية الدولية، أضحت الكلفة الإقتصادية والبشرية لإستخدام القوة العسكرية مرتفعة إلى حد يجعلها غير مقبولة. فقد أصبح الدخول في الحروب يمثل استنزافا للدولة على عدة مستويات، ويقوض قدرتها على توفير الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية لمواطنيها. لهذا السبب، برزت الحاجة إلى البحث عن بدائل للقوة الصلبة، من خلال إستثمار الموارد المتاحة وتحويلها إلى أدوات قوة ناعمة يمكن توظيفها بفعالية وبأقل قدر من الخسائر.

الفرع الثالث: أدوات القوة

تقاس قوة الدولة بمدى إمتلاكها لأدوات التأثير والقدرة على توظيفها بفعالية. ففي أوقات السلم، تستخدم الدول القوية الدبلوماسية لتحقيق مصالحها، بينما في حالات النزاع وغياب سلطة دولية حاكمة، تصبح القوة المادية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف، بعيدا عن منطق القيم والمبادئ. وتمارس القوة من خلال أدوات متعددة، أبرزها الدبلوماسية والحرب، إلى جانب أدوات أخرى كالقوة الإقتصادية والعسكرية والاستخباراتية وحتى الرمزية والأيديولوجية. فامتلاك هذه الأدوات هو ما يمكن الدول من حماية أمنها، تعزيز اقتصادها، وتثبيت مكانتها دوليا، أما الأهداف دون وسائل تُحققها، فتبقى مجرد طموحات لا تتحقق.

أ –**أدوات عسكرية:** تعد القوة العسكرية من أبرز أدوات القوة التي تعتمد عليها الدول في النزاعات والحروب، وهي تُعتبر من أهم عناصر القوة القومية لما لها من تأثير مباشر وخطير. فهي تضطلع بمهام حساسة، واستخدامها يُحدث تأثيرات عنيفة، إذ أن فشل القوة الاقتصادية قد يؤدي إلى الفقر، أما فشل القوة العسكرية فقد يفضي إلى الهلاك. وتشمل القوة العسكرية القوات المسلحة بفروعها الثلاثة: البرية، الجوية، والبحرية، إضافة إلى كفاءتها القتالية ومواقع انتشارها. كما تعزز بعلاقات التعاون أو التحالفات العسكرية، وبالقدرة على تطوير الصناعات الحربية التي تدعم الجيش وتُسهم في الاقتصاد والدفاع على حد سواء[1].

ب **أدوات إقتصادية:** تعتبر القوة الإقتصادية من الأدوات الأساسية في تحديد مدى قوة الدولة واستقلالها ومكانتها على الساحة الدولية. فالإعتماد على الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة يعد من أبرز المؤشرات على قدرتها ونفوذها. وتتميز الأداة الاقتصادية بتشعبها واتساع مجالات تأثيرها، مما يجعلها واحدة من أهم عناصر القوة القومية المتزايدة الأهمية. وترتبط هذه القوة بمجموعة واسعة من الأنشطة

[1] عادل علي سليمان موسى العقيبي، مفهوم القوة فيي العلاقات الدولية: 1991م – 2017م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018م، ص 27-28

مثل تصدير واستيراد السلع والخدمات، والتبادلات المالية، وتقديم المساعدات، وفرض العقوبات، وتحديد أسعار صرف العملة، إضافة إلى الاستثمارات الخارجية بمختلف أشكالها، ما يجعلها أداة فعّالة في دعم النفوذ السياسي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة[1].

ت **أدوات ديبلوماسية:** تعد الدبلوماسية من أقدم أدوات القوة التقليدية التي إستخدمتها الدول في إدارة علاقاتها، وقد تطورت بمرور الزمن لتشمل أشكالا متعددة من التأثير والنفوذ. ولم تعد تقتصر على العمل السياسي فقط، بل أصبحت تستند إلى شبكة واسعة من السفارات والقنصليات والمفوضيات التي تضم إلى جانب الدبلوماسيين، ملحقين تجاريين وثقافيين وعسكريين وإعلاميين، بل وحتى عناصر استخباراتية. وتكمن أهمية الدبلوماسية في توضيح السياسات وتنسيق المواقف، وإجراء المفاوضات، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات، مما جعل منها أداة مرنة وفعّالة تمثل إطارًا واسعًا للتفاعل بين الحكومات والمؤسسات، سواء في المؤتمرات أو المنظمات الدولية[2].

المطلب الثاني: مفهوم ومصادر القوة الناعمة

في عالم اليوم المتغير، لم تعد القوة الصلبة، المتمثلة في الجيوش والسلاح، هي الوسيلة الوحيدة التي تلجأ إليها الدول لحماية مصالحها وتعزيز نفوذها، بل ظهرت إلى جانبها القوة الناعمة كأداة فعالة في التأثير على الآخرين دون اللجوء إلى الإكراه. ينظر إلى القوة الناعمة باعتبارها القدرة على الجذب والإقناع، بدلا من الفرض والسيطرة. وتستخدم هذه القوة لتعزيز صورة الدولة عالميا وكسب التأييد لسياساتها من خلال وسائل غير عسكرية وغير عنيفة. تنبع القوة الناعمة من عدة مصادر تتعلق بالثقافة، والقيم، والسياسات، والصورة الدولية، ولكنها تعمل بشكل أكثر فعالية عندما تكون مدعومة بمصداقية وثقة. ومن هنا، أصبحت هذه القوة اليوم من الركائز الأساسية في استراتيجيات العلاقات الدولية والدبلوماسية العامة.

الفرع الأول: مفهوم القوة الناعمة

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى التعريف اللغوي الشائع في أوساط السياسيين بالإضافة إلى المفهوم الإصطلاحي.

[1] عادل علي سليمان، المرجع نفسه، ص 29

[2] المرجع نفسه، ص 30

أولا: التعريف اللغوي

تشير معاجم اللغة إلى أن مادة (نعم) تدل على الليونة والنعومة، فيُقال: "نَعُمَ الشيء" أي صار ناعماً ليِّناً، و"التنعم" بمعنى الترفه، كما يُقال: "نَعِمَ الرجل" أي ترفَّه وطاب عيشه، و"النِّعَم" تُشير إلى الرفاهية وجودة الحياة. ومن ذلك أيضاً قولهم: "نَعِمَ معيشته"، و"الناعم" هو اللين، فيُقال: "ثوب ناعم" أي ليِّن الملمس. وتدل الليونة على السهولة وانتفاء الصعوبة أو الخشونة[1].

وعلى هذا الأساس، فإن مصطلح "الناعمة" يُحيل إلى كل ما هو سهل، ليِّن، خالٍ من الشدة أو العنف أو الإكراه.

ومن خلال التعريف السابق، يمكن القول أن "القوة الناعمة" هي قدرة غير مباشرة تمارس التأثير من دون استخدام الإكراه أو العنف، فهي نوع من السلطة يقوم على الجذب والإقناع بدلا من السيطرة والتسلط. فكلمة "قوة" تشير إلى القدرة على التأثير أو التغيير، بينما "الناعمة" توحي باللطف والمرونة والهدوء في الوسائل والأساليب. وبهذا المعنى، تفهم القوة الناعمة على أنها قوة خفية، تعمل من خلال الأفكار، والصورة، والكلمة، والموقف، لتُحدث أثراً عميقاً دون أن تُحدث ضجيجا.

ثانيا: التعريف الإصطلاحي

يعد مفهوم القوة الناعمة من المفاهيم البارزة في ميدان تحليل السياسة الخارجية، حيث أتاح فهما أعمق لطبيعة القوة وتحولاتها في العلاقات الدولية، مسلطا الضوء على جوانب طالما تم تجاهلها عند الحديث عن النفوذ والتأثير. فقد ساهمت التحولات التي شهدها النظام الدولي، سواء من حيث الفواعل أو القضايا أو أنماط التفاعل، في بروز أهمية القوة الناعمة مقارنة بالعناصر التقليدية المرتبطة بالقوة الصلبة. ورغم الانتشار الواسع لهذا المفهوم في الأوساط الرسمية والأكاديمية، إلا أن تعريفه الدقيق لا يزال محل نقاش واختلاف. فبعض التصورات تحصره في المجال الثقافي والترفيهي، في حين توسعه رؤى أخرى ليشمل مظاهر التعاون كالمساعدات الاقتصادية، بل وحتى الجوانب العسكرية ذات الطابع غير الصراعي، كبرامج التدريب والمناورات المشتركة[2].

[1] أنظر: لسان العرب، ج12، مادة (نعم)، ص 579، وأيضا المعجم الوسيط، إبراهيم وآخرون، ج2، دار الدعوة للنشر، مصر.

[2] زيد كريم عزيز، زيد علي الخفاجي، القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية إتجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة جامعة بابل للعلوم السياسية، المجلد 28، العدد 02، 2020، ص 199

عرف جوزيف ناي القوة الناعمة على أنها القوة الجاذبة، فهي تكز على القدرة على تشكيل تفصيلات الآخرين.[1]

شهد مفهوم "التأثير الهادئ" حضورًا متزايدًا في الأوساط الأكاديمية والساحة السياسية، حيث يُطرح كبديل ناعم عن "النفوذ القسري". ويشير إلى قدرة الدول على تشكيل توجهات الآخرين وتحقيق مصالحها دون استخدام وسائل الضغط أو القوة، بل من خلال الإقناع والقبول الطوعي. ويتم ذلك عبر توظيف عناصر غير مادية مثل الرصيد الثقافي، والمبادئ السياسية الجذابة، والسياسات الخارجية التي تركز على التواصل والحوار والشراكة.

بدأ مفهوم القوة الناعمة في الإنتشار بشكل واسع في الأوساط الأكاديمية والسياسية، حيث يُفهم على أنه البديل للقوة الخشنة، ويعني قدرة الدولة على التأثير في خيارات الدول الأخرى وتحقيق أهدافها من خلال الإقناع والجاذبية بدلاً من استخدام العنف أو الإكراه. في هذا السياق، تُعتبر القوة الناعمة أداة تساعد في جعل الأطراف الأخرى ترغب فيما ترغب فيه الدولة، عبر استثمار موارد مثل الثقافة، والقيم السياسية الجذابة، والسياسات الخارجية التي ترتكز على الدبلوماسية، والحوار، والتعاون المتبادل.تتمثل القوة الناعمة في القدرة على جذب الآخرين واستقطابهم، مما يؤدي إلى اتفاقات وتوافقات، حيث يُمكن أن تجعل الآخرين يحترمون قيمك ويقبلون بتوجهاتك. وبحسب جوزيف ناي، تُعرّف القوة الناعمة بأنها قدرة على جعل الآخرين يرغبون في ما تريده أنت، من خلال مصادر معنوية مثل الجاذبية الثقافية والقيم السياسية[2].

يشير **فرانك فايبرت** إلى أن التعريف الشامل للقوة الناعمة ينبثق من نظرية العلاقات الدولية، التي تركز على تحقيق الأهداف عبر الإقناع والتعاون بدلا من الإعتماد على القوة العسكرية أو العقوبات الإقتصادية أو أي أشكال أخرى من الإكراه[3].

تعرفت **آنا سيمونز** على القوة الناعمة بوصفها شكلا متطورا من الحروب المستقبلية، حيث تعكس تحول موازين القوة في الحروب العسكرية التقليدية وفشل بعض الأنماط مثل حرب المدن ومكافحة التمرد.

---

[1] جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تر: محمد توفيق البحيرمي، تقديم: عبد العزيز عبد الرحمان الثنيان، 2007، ط1، مكتبة عبيكان، السعودية، ص 24

[2] سعاد عبيد، المرجع السابق، ص 20

[3] صليحة محمدي، السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا، توظيف القوة الناعمة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 11، جويلية 2017، ص 124-125

وتتميز القوة الناعمة بتركيزها على الهيمنة على الشعوب من خلال استخدام أدوات غير تقليدية مثل الدبلوماسية العامة، والإتصالات الإستراتيجية، وعمليات المعلومات. كما تشتمل على إستهداف المواقع العسكرية وإستعمال الأسلحة المتقدمة مثل سلاح الجو، بالإضافة إلى الأسلحة المدمرة الأخرى. في هذا السياق، تتكون القوة الناعمة من خمسة أركان رئيسية. أولا، القدرة على تشكيل تصورات الآخرين، وتوجيه ثقافتهم وسلوكياتهم بما يتوافق مع المصالح السياسية. ثانيا، القدرة على تحديد الأجندة السياسية للآخرين، سواء كانوا خصوما أو منافسين. ثالثا، القدرة على تقديم نموذج جذاب من القيم والسياسات، وجعلها مقبولة وشرعية لدى الأطراف المستهدفة. رابعا، القدرة على فرض إستراتيجيات إتصال فعالة، والتي تحدد كيفية التواصل مع الآخرين وتوقيت هذا التواصل. وأخيرا، القدرة على نشر رواية موحدة لشرح الأحداث والوقائع، مما يساهم في تشكيل الرأي العام على المستوى الدولي[1].

وانطلاقا من كل ما سبق يمكن القول أن القوة الناعمة هي القدرة على التأثير في الآخرين وجذبهم لتحقيق أهداف معينة دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو الإقتصادية القسرية. يتم تحقيق ذلك من خلال وسائل غير عنيفة مثل الدبلوماسية، الثقافة، والقيم السياسية، حيث تعتمد على بناء صورة إيجابية لدى الأطراف المستهدفة وتوجيه سلوكياتهم نحو ما يتماشى مع مصالح الدولة أو الكيان الذي يمارسها. تتضمن القوة الناعمة استراتيجيات الإتصال المؤثرة، مثل الإعلام والبرامج الثقافية، التي تساعد في تكوين تصورات وأيديولوجيات تحابي أهداف القوة. كما أن هذه القوة تتسم بقدرتها على تشكيل الأجندات السياسية للآخرين، وتوجيه مواقفهم بطريقة تضمن التعاون والقبول بدلا من الإكراه. باختصار، تعد القوة الناعمة أداة للتأثير في العلاقات الدولية من خلال الجذب والإقناع، وليس من خلال الإكراه أو العنف.

الفرع الثاني: مصادر القوة الناعمة

أولا: الثقافة العامة:

تشكل الثقافة منظومة من القيم والسلوكيات التي تمنح المجتمع هويته وتوجهاته، وتنعكس في مظاهر متنوعة تتراوح بين النخب الفكرية التي تنجذب إلى الأدب والفنون والتعليم، والثقافة الجماهيرية التي تهدف إلى الترفيه والتأثير الواسع. وعندما تكون ثقافة دولة ما مشبعة بقيم إنسانية شاملة، وتتبنى سياسات تنسجم

[1] إياد المجالي وآخرون، التقريب السياسي: القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط، مجلة مدارات إيرانية، العدد 04، 2019م، ص 11-13

مع إهتمامات ومصالح مشتركة مع الآخرين، فإنها تمتلك قدرة أكبر على تحقيق أهدافها من خلال الإقناع والجذب، لا من خلال الضغط أو القسر. وعلى العكس، فإن الدول ذات الثقافة المنغلقة والقيم الضيقة تجد صعوبة في التأثير الناعم على محيطها. فكلما تميزت دولة بنموذج سياسي واقتصادي وثقافي قابل للاحتذاء، ازدادت قدرتها على التأثير في الآخرين بطريقة تجعلهم يتبنون طواعية نمطها في الحكم والحياة[1].

ثانيا: القيم السياسية:

عندما تلتزم الدولة بقيمها وتجسدها بصدق في سياساتها الداخلية والخارجية، فإنها تصبح نموذجا يحتذى به ويعزز من جاذبيتها على الساحة الدولية. فالقيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذا ما تم تطبيقها فعليا داخل الدولة، وترجم الالتزام بها من خلال التعاون الدولي والدعوة للسلام، فإن ذلك يكسبها احترام الآخرين ويجعل سياساتها أكثر قبولا. إذ يمكن لحكومة ما أن تترك أثرا عميق ا في خيارات وتوجهات الدول الأخرى، ليس فقط عبر أقوالها، بل من خلال القدوة التي تقدمها بأفعالها. فالمثال الذي تضربه الدول في ممارساتها قد يكون أقوى من أي أداة ضغط أو تأثير مباشر[2].

ثالثا: السياسة الخارجية المشروعة

تشكل السياسة الخارجية ركيزة أساسية في بناء صورة الدولة على المستوى الدولي، فهي قادرة على تعزيز مكانتها أو إضعافها تبعا لطريقة تعاملها مع القضايا العالمية. إذ إن السياسات المتغطرسة أو الأحادية التي تتجاهل آراء ومصالح الآخرين غالبا ما تؤدي إلى تآكل رصيد الدولة من القوة الناعمة. المثال البارز على ذلك هو تراجع صورة الولايات المتحدة عالميا عقب تدخلها العسكري في أفغانستان والعراق، حيث انعكس ذلك سلبًا على مستوى التعاطف والتأييد الدولي لها. وعلى النقيض، فإن السياسات التي تتبنى التعاون، وتدعم الشراكة الإقتصادية، وتوفر مساعدات للدول المحتاجة تُعزز الجاذبية الدولية للدولة وترفع من رصيدها من القبول والثقة[3].

وتعد القوة الناعمة اليوم من أهم أدوات التأثير في العلاقات الدولية، خاصة في ظل الثورة الرقمية وتزايد أهمية الإعلام وتكنولوجيا الإتصال، إذ باتت سمعة الدولة وقدرتها على التأثير في الرأي العام عوامل

[1] زيد كريم عزيز، المرجع السابق، ص 200

[2] سعاد عبيد، المرجع السابق، ص 24

[3] زيد عبد العزيز، المرجع السابق، 200-201

أساسية في تحقيق أهدافها الخارجية. ويرى جوزيف ناي أن الاقتصاد يلعب دورا محوري ا ضمن أدوات القوة الناعمة، لكنه لا يعتقد أن التحول من الجيوسياسة إلى الجيواقتصادية أمر مطلق، نظرا لتعدد الفاعلين وتعقيد السوق العالمي. ومع ذلك، فإن قوة الدولة الاقتصادية المتمثلة في الأسواق، والناتج المحلي، والدخل الفردي يمكن أن تُترجم إلى نفوذ مؤثر في المجالين العسكري والسياسي. لذلك، أصبحت القوة الناعمة اليوم خيارا استراتيجيا يعول عليه في التأثير بعيدا عن أدوات الإكراه التقليدية[1].

القوة الناعمة تعد مفهوما متميزا عن القوة الصلبة، حيث تقوم على الإقناع والجذب بدلا من الإكراه والضغط. فهي تعكس قدرة الدول أو الجهات على التأثير في الآخرين من خلال الموارد غير المادية، مثل الثقافة، القيم، السياسات الجذابة، والدبلوماسية، بدلا من القوة العسكرية أو الإقتصادية المباشرة. من خصائص القوة الناعمة أنها مفهوم ديناميكي، يتغير بتغير الظروف والأزمنة، ويختلف من مكان لآخر ومن فاعل لآخر، مما يجعلها مرنة وتتكيف مع المتغيرات السياسية والإجتماعية .ورغم أن مصطلح القوة الناعمة حديث نسبيا، إلا أن جوهرها قديم قِدم التاريخ الإنساني، فقد اعتمدت دعوات الأنبياء والرسل على الإقناع وجذب القلوب دون قهر أو عنف، مما يعكس جذور هذه القوة في التواصل الإنساني. كما أن القوة الناعمة لا تُبنى عشوائياً أو بقرارات فردية، بل هي نتاج تخطيط مدروس، ورؤية استراتيجية واضحة تسعى لتحقيق أهداف محددة، وتستلزم زمناً طويلانسبيا لتحقيق نتائج ملموسة .وتتميّز القوة الناعمة أيضا بعمق تأثيرها، كونها تخاطب العقول والقلوب عبر منظومة قيم وأفكار حضارية وأخلاقية، وتعتمد إلى حد كبير على أدوات مثل الإعلام، الثقافة، التعليم، والدبلوماسية العامة. ويمكن لأي جهة، مهما كان حجمها أو ضعف قوتها الصلبة، أن تمارس هذا النوع من القوة وتحقق به تأثيرا واسعا[2].

المبحث الثاني: ماهية السياسة الخارجية للدول الصاعدة

تعد السياسة الخارجية للدول الصناعية إحدى الركائز الأساسية في تحديد مكانتها ونفوذها على الساحة الدولية، إذ تنبع من مصالحها الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية. وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق التوازن بين الحفاظ على الأمن القومي وتعزيز حضورها في العلاقات الدولية. كما تعتمد على أدوات متعددة، كالدبلوماسية، والتحالفات، والإتفاقيات الإقتصادية، بما يخدم أهدافها بعيدة المدى. وتتميز هذه السياسات

[1] سعاد عبيد، المرجع السابق، ص 24

[2] محمد سيف الشامسي، تعظيم القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعوم السياسية والإجتماعية، المجلد 17، العدد 02، 2019م، ص 07-08

بالتخطيط المحكم والقدرة على التكيف مع التغيرات العالمية. فالدول الصناعية تدرك أن موقعها العالمي لا يبنى فقط بالقوة الصلبة، بل من خلال قرارات مدروسة تعكس رؤى ومصالح استراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم ومحددات السياسة الخارجية

تُعد السياسة الخارجية من الركائز الأساسية التي تحدد موقع الدولة في المجتمع الدولي، وتُعبر عن الطريقة التي تتفاعل بها مع محيطها الخارجي بما يخدم مصالحها وأهدافها العليا. فهي تمثل الإطار العام الذي توجه من خلاله الدولة سلوكها تجاه الدول الأخرى والكيانات الدولية المختلفة. كما أن السياسة الخارجية لا تتشكل في فراغ، بل تتأثر بجملة من المحددات التي تتفاوت من دولة إلى أخرى، وتختلف باختلاف السياقات والظروف. وتشكل هذه المحددات، سواء كانت داخلية أو خارجية، الخلفية التي يتم من خلالها رسم التوجهات والقرارات الخارجية للدولة، مما يجعل السياسة الخارجية مجالاً ديناميكياً ومتغيراً باستمرار.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الخارجية

اختلف الباحثون والمفكرون في صياغة تعريف دقيق لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك نتيجة لتباين وجهات النظر وإختلاف الأسس التي يستند إليها كل منهم.

هناك من يرى أن السياسة الخارجية تمثل جملة من البرامج والخطط المعتمدة. ويعد الدكتور محمد السيد سليم من أبرز ممثلي هذا التوجه، إذ يصف السياسة الخارجية بأنها خطة عمل معلنة يختارها المسؤولون الرسميون في الدولة من بين خيارات متعددة، بهدف تحقيق مصالح محددة في البيئة الخارجية[1].

يُطرح مفهوم السياسة الخارجية بشكل متكرر في دراسات علم السياسة، إلا أن التوصّل إلى تعريف دقيق وشامل لهذا المفهوم لا يزال أمرًا معقدًا، إذ يصعب الاتفاق على تحديد ماهيته بصورة منضبطة لدى المهتمين بعلم السياسة عامة، وباحثي العلاقات الدولية على وجه الخصوص. ونتيجة لذلك، تعددت الاجتهادات والتعريفات التي قدّمها الباحثون حوله[2].

ومن جهة أخرى تُعد القوة الناعمة مفهومًا حديثًا نسبيًا يُستخدم على نطاق واسع في تحليل السياسات الخارجية، حيث تسهم في تعميق فهم طبيعة القوة وتطورها في العلاقات الدولية، مع التركيز على أبعاد كانت

[1] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009م، ص 23

[2] د.أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2009م، ص 21

مهملة في ممارسات القوة التقليدية. وتعني السياسة الخارجية للقوة الناعمة توظيف موارد متعددة مثل الثقافة والقيم والمشروعية والمؤسسات، بهدف التأثير على الدول الأخرى من خلال الجذب والإقناع، بعيدًا عن الإكراه أو التهديد، مما يستلزم توافقًا بين السياسة الخارجية والقيم الأخلاقية والمؤسساتية للدولة. ويُبرز الكتاب أن مفهوم القوة الناعمة يشمل أدوات وتفاعلات تعاونية متنوعة، تشمل أحيانًا الجوانب الاقتصادية والعسكرية في صور غير صراعية كالمساعدات وبرامج التدريب، ما يجعل السياسة الخارجية الناعمة متعددة الأبعاد وليست محصورة في جانب واحد. كما يؤكد علي جلال معوض أن هذه السياسة تعتمد بشكل كبير على مشروعية الدولة وقيمها السياسية مثل الديمقراطية والحكامة الرشيدة، حيث تعزز هذه العوامل من جاذبية الدولة وقدرتها على التأثير دون اللجوء إلى استخدام القوة الصلبة[1].

السياسة الخارجية للقوة الناعمة تُعرّف بأنها توظيف الدولة لمواردها الثقافية والقيمية والمؤسساتية بهدف التأثير على الدول الأخرى عبر الجذب والإقناع بدلاً من الإكراه أو التهديد، وتعتمد على مشروعية الدولة وقيمها السياسية التي يراها الآخرون شرعية وأخلاقية. وفقًا لدراسة منشورة في مجلة "السياسة الدولية" وعبر تحليل شامل لمفهوم القوة الناعمة، فإن هذه السياسة تستخدم أدوات تعاونية متعددة مثل الثقافة، القيم السياسية، المشروعية، والدبلوماسية العامة، لتعزيز قدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول الأخرى دون اللجوء إلى القوة الصلبة[2].

من خلال ما سبق تُعرّف السياسة الخارجية على أنها مجموعة التوجهات والقرارات والخطط التي تعتمدها الدولة بهدف تنظيم علاقاتها مع الفواعل الدولية، سواء كانت دولاً أخرى، منظمات إقليمية أو دولية، أو حتى فاعلين غير حكوميين. وهي تمثل امتداداً للسياسة الداخلية، وتعكس تفاعل الدولة مع البيئة الخارجية انطلاقاً من مصالحها القومية، وضمن رؤية استراتيجية تسعى من خلالها لتحقيق أهداف محددة كالأمن، التنمية، والتأثير في النظام الدولي. لا تقتصر السياسة الخارجية على العلاقات الدبلوماسية الرسمية فقط، بل تشمل أيضاً أدوات متعددة مثل الإقتصاد، الإعلام، الثقافة، المساعدات الإنسانية، وحتى التفاعلات غير الحكومية. كما أنها تتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية، منها موقع الدولة الجغرافي، قوتها العسكرية

[1] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجيات، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 67-70

[2] مخلوف وديع، توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للقوى الصاعدة: دراسة حالة الهند، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، ميدان حقوق وعلوم السياسية، الشعبة علوم سياسية، الإختصاص سياسات دولية، جامعة 08 ماي 1945م، 2021-2022م، ص 27-29

والاقتصادية، طبيعة النظام السياسي، وتوجهات صانعي القرار. وبهذا المعنى، فإن السياسة الخارجية هي نتاج تفاعل معقد بين المصلحة الوطنية، الضغوط الدولية، وموارد الدولة المتاحة، وهي تُمارس بأساليب تختلف بين القوة الصلبة أحيانا، والناعمة أو الذكية في أحيان أخرى.

الفرع الثاني: محددات السياسة الخارجية

تشير محددات السياسة الخارجية إلى مجموعة العوامل المتنوعة التي تسهم في تشكيل وتوجيه توجهات الدولة في علاقاتها الخارجية. وتُعنى هذه المحددات بفهم السياسة الخارجية باعتبارها نتيجة لتفاعل عدة مؤثرات، تُعد بمثابة متغيرات مستقلة تؤثر على قرارات الدولة في هذا المجال. وتتبع هذه المؤثرات من بيئتين رئيسيتين: البيئة الداخلية بما تحمله من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، والبيئة الخارجية بما تفرضه من تفاعلات دولية وتوازنات قوى. وتختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى، وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة على الساحة الدولية[1].

أ -**المحددات الداخلية:** تشير المحددات الداخلية إلى العوامل التي تنبع من داخل حدود الدولة، وترتبط بتركيبتها الذاتية وبنيتها المؤسسية، وهي التي تمكّنها من صياغة أهدافها وتوجيه سياستها الخارجية. وتشمل هذه المحددات مجموعة من العناصر مثل: الموقع الجغرافي، العنصر البشري، الصفات الشخصية لصانعي القرار، الخصائص المجتمعية، إضافة إلى المعطيات السياسية والعسكرية[2].

1 -**المحددات الجغرافية:** تُعد العوامل الجغرافية من أبرز المحددات التي تؤثر في توجيه السياسة الخارجية للدول، إذ تشمل الموقع الجغرافي، المساحة، التضاريس، والمناخ، وهي مكونات أساسية تُسهم في تشكيل الإطار العام للجغرافيا السياسية للدولة. تلعب هذه العوامل دورًا مباشرًا في تمكين الدولة من تنفيذ سياستها الخارجية، كما تُسهم في رسم حدود تحركها على الساحة الدولية. أما تأثيرها غير المباشر، فيكمن في طبيعة الخيارات المتاحة أمام الدولة والوسائل التي يمكن أن تعتمد عليها عند وضع توجهاتها الخارجية. فعلى سبيل المثال، يُكسب الموقع الجغرافي الاستراتيجي بعض الدول أهمية إقليمية أو حتى دولية، كما يعزز من نفوذها. وتُعد تركيا مثالًا واضحًا على ذلك، إذ إن موقعها بين عدة أقاليم—مثل الشرق الأوسط، والقوقاز، والاتحاد الأوروبي، وآسيا الوسطى—منحها

[1] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، طرابلس، دار التالة، 1999م، ط2، ص 129

[2] عربي لادمي محمد، محمد السيد. "السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات." مجلة العلوم السياسية، الجزائر، 2018. متاح على https://asjp.cerist.dz/en/article/1102 :

القدرة على لعب دور محوري في محيطها. في المقابل، تعاني بعض الدول التي تفتقر إلى منافذ استراتيجية أو تطل على مناطق مغلقة من صعوبات في توسيع نطاق سياستها الخارجية أو التأثير في محيطها الإقليمي[1].

وبصفة عامة، يحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الدولية، إذ يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السياسة الخارجية. أما تأثيره غير المباشر، فيتمثل في تحديد عوامل قوة الدولة التي تؤثر بدورها على قدرتها في تنفيذ سياستها الخارجية. ومن المهم الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي الإستراتيجي وحده لا يكفي لتحديد دور فعال في السياسة الخارجية، بل يجب أن تتوافر المحددات الأخرى أيضا.

2 - **الموارد الطبيعية:** تمتلك الدولة موارد طبيعية هامة تشمل مصادر الطاقة مثل النفط والغاز، بالإضافة إلى المعادن مثل الحديد والنحاس والذهب، وكذلك المواد الغذائية كالقمح والذرة. هذه الموارد، رغم توافرها بنسب متفاوتة بين الدول، تسهم بشكل كبير في تعزيز استقلاليتها الاقتصادية، مما يتيح لها لعب دور مؤثر في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية. كما تمكن هذه الموارد الدولة من التأثير في السياسات الخارجية للدول الأخرى واتخاذ مواقف دولية تتماشى مع توجهات سياستها الخارجية. أحد أبرز الأمثلة على ذلك هو ألمانيا الاتحادية، التي تعد قوة اقتصادية عظمى. فقد تمكنت من التأثير في سياسة دول الاتحاد الأوروبي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، كما أسهمت هذه القوة الاقتصادية في تمكينها من اتخاذ مواقف تناقضت مع مواقف دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية. على سبيل المثال، كان موقف ألمانيا المعارض للحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 أحد المواقف البارزة التي تجسد هذا التأثير، وهو ما تحقق بفضل استغلال ألمانيا لمواردها الطبيعية بشكل أمثل[2].

3 - **المحددات البشرية:** يلعب العامل البشري دورًا محوريًا في تحديد السياسة الخارجية، حيث يعتبر عنصرًا أساسيًا في بناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية أثناء السلم والحرب. كما يسهم العامل البشري في توفير اليد العاملة، سواء داخل الدولة أو من خلال إرسال العمالة إلى الخارج، كما هو الحال في الصين. إلا أن هذا لا يعد مقياسًا ثابتًا لقوة الدولة عسكريًا أو اقتصاديًا، إذ توجد دول ذات تعداد سكاني كبير مثل الهند وإندونيسيا، لكنها قد لا تمثل أساسًا قويًا للقوة

[1] عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى الإستراتيجية، عمان، دار مجدلاوي، 2006م، ص 60

[2] عربي لادمي محمد، المرجع نفسه، ص 11

العسكرية في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.على سبيل المثال، تمتلك إسرائيل جيشًا يشكل حوالي 10% من إجمالي سكانها، رغم أن عدد سكانها أقل بكثير من الهند، إلا أنها تمتلك أحد أقوى الجيوش في العالم من حيث التطور التكنولوجي. تعد إسرائيل أيضا من الدول التي تتمتع بأعلى معدلات التعبئة العسكرية.من ناحية أخرى، يشكل الانفجار السكاني عبئًا على الدولة ويعطل مسار التنمية الاقتصادية، خصوصًا عندما يتجاوز معدل النمو السكاني معدلات النمو الاقتصادي. هذا الأمر يدفع الدولة إلى الاعتماد على المديونية الخارجية، مما يربطها ارتباطًا وثيقًا بالدول الأخرى ويؤثر على سياستها الخارجية[1].

4 - **المحددات الشخصية:** تُعد المحددات الشخصية من العوامل الأساسية التي تؤثر في تحديد السياسة الخارجية للدول، حيث تلعب شخصيات صانعي القرار دورًا مهمًا في تشكيل هذه السياسة. إن سلوكيات هؤلاء الأشخاص غالبًا ما تنعكس على توجيه السياسة الخارجية، مما يجعل التركيز على شخصياتهم أمرًا ذا أهمية. يلعب القائد دورًا حاسمًا في اتخاذ القرارات، خصوصًا في دول العالم الثالث، حيث يعتبر الرئيس العنصر الرئيسي في عملية صنع القرار .وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع فرد أو مجموعة من الأفراد، فإن السمات الشخصية لهؤلاء الأشخاص تؤثر بشكل كبير في تحديد السياسة الخارجية. وتشمل السمات الشخصية مجموعة من الخصائص المعرفية والسلوكية المرتبطة بتكوين الشخص. وقد سعى العديد من الباحثين إلى تصنيف وتحديد هذه السمات الشخصية. ومن أبرز النماذج التي قدمتها الدراسات حول السمات الشخصية التي تؤثر في توجيه السياسة الخارجية هي: نموذج الشخصية السلطوية لـ"أدر ونو"، نموذج الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقليًا لـ"روكيتس"، ونموذج تحقيق الذات لـ"ماسلو[2]."

5 - **المحددات المجتمعية:** تندرج مجموعة من العوامل ضمن المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة، ويُعد الطابع القومي أحد أبرزها. ويتمثل هذا الطابع في السمات العامة المشتركة بين أفراد المجتمع، والتي تميزهم عن غيرهم، وقد تشكلت هذه السمات عبر عمليات التنشئة الاجتماعية التي تبدأ في الأسرة وتستمر في مؤسسات مثل المدرسة. تلعب هذه القيم والخصائص دورًا حيويًا في توجيه السياسة الخارجية، إذ يتأثر صانعو القرار بالخلفية الثقافية والاجتماعية التي نشؤوا فيها، ما

[1] عربي لادمي محمد، المرجع نفسه، ص 12

[2] لويد جونسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي محمد السيد سليم، الرياض، شؤون المكتبات جامعة الملك سعود 1989م، ص 26

ينعكس على اختياراتهم وتوجهاتهم الخارجية. فالشخصية القومية تساهم في تشكيل أنماط السلوك السياسي على المستوى الدولي، كما يتضح من تجربة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي تأثرت رؤيته السياسية بفكرة القومية العربية، مما دفعه إلى دعم حركات التحرر في العالم العربي. وبالمثل، توجهت السياسة الخارجية التركية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي نحو تعزيز العلاقات مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، انطلاقًا من شعور مشترك بالانتماء القومي والثقافي[1].

6 - **المحددات السياسية** : ترتبط أساسا بطبيعة النظام السياسي للدولة، الذي يؤثر بشكل كبير في السياسة الخارجية. فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، إذ تتميز بالتعددية وارتفاع مستويات المشاركة السياسية. أما النظم التسلطية، فهي تميل إلى تبني سياسات عدوانية توسعية. ومع ذلك، في الواقع، تسعى الأنظمة الديمقراطية أيضا إلى تحقيق القوة والمنافسة على مجالات حيوية للنفوذ، حيث تستخدم القوة والعنف مبررة ذلك بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات، كما حدث في الحرب الأمريكية على العراق. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الاستقرار السياسي دورًا مهمًا في تشكيل السياسة الخارجية، حيث يساعد هذا الاستقرار الدولة على صياغة سياسة خارجية فعّالة تساهم في تحقيق أهدافها. كما يمنح الاستقرار الدولة سمعة جيدة في الخارج، ما يسهم في تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى. ويعد الوضع في الجزائر خلال التسعينيات مثالًا واضحًا على ذلك، حيث أدت حالة عدم الاستقرار إلى عزلتها عن العالم لأكثر من عشر سنوات، وما زالت آثار هذه العزلة قائمة حتى اليوم.[2]

7 - **المحددات العسكرية**: تشكل أحد العوامل الأساسية في تحديد قوة الدولة وقدرتها على تحقيق أهدافها الخارجية. فامتلاك الدولة لترسانة عسكرية قوية وقيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى التكنولوجيا العسكرية المتقدمة التي تمكنها من الحصول على أسلحة ذكية ومدمرة، يعزز من مكانتها الدولية. كما أن وجود عقيدة عسكرية فعّالة يسهم بشكل كبير في تعزيز قدرتها على تنفيذ سياستها الخارجية. كل هذه العوامل تمنح الدولة قوة وهيبة على الساحة الدولية، مما يساعدها على تحقيق أهدافها، سواء عبر الترهيب أو شن الحروب[3].

[1] عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008م، ص 39

[2] زايد عبيد الله مصباح، المرجع السابق، ص 257

[3] عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص 41

ب **المحددات الخارجية:** يعد النسق الدولي أو الإقليمي من أبرز المحددات التي تؤثر في تحديد السياسة الخارجية للدول. فالتوزيع غير المتوازن للقوى في النظام الدولي، والذي يتسم بالاستقطاب الحاد، يجعل من الصعب على الدول اتباع سياسة العزلة. وإذا كان النظام الدولي قائمًا على تكتلات وتحالفات سياسية وعسكرية، فإن ذلك يدفع الدول الصغيرة إلى الإنضمام إلى بعض التحالفات لضمان حماية أمنها القومي، حتى وإن كان ذلك يتناقض مع توجهاتها السياسية العامة أو يتطلب منها التنازل عن بعض المبادئ التقليدية. كما أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى التي أنشأتها على تنفيذ سياساتها الخارجية وفرضها على الواقع، مما يفرض على الدول الأخرى قبولها[1].

المطلب الثاني: خصائص ومؤشرات القوى الصاعدة

تشهد الساحة الدولية تحولات متسارعة في موازين القوة، مع بروز فاعلين جدد يسعون لإعادة تشكيل النظام العالمي وفقا لمصالحهم وتصوراتهم. فقد أفرزت التغيرات الإقتصادية والتكنولوجية والسياسية نماذج من الدول التي باتت تُعرف بـ"القوى الصاعدة"، والتي تلعب دورامتزايدا في التفاعلات الدولية، وتطمح إلى تعزيز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي. ويُعد صعود هذه القوى أحد أبرز مظاهر التحول في بنية العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة، ما يدفع إلى دراسة خصائصها وتأثيراتها بعمق لفهم طبيعة النظام العالمي الجديد.

الفرع الأول: خصائص القوى الصاعدة

تتسم القوى الصاعدة بجملة من الخصائص التي تعكس مكانتها المتنامية في النظام الدولي، من أبرزها[2]:

- ✓ تسجيل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، كما هو الحال في الصين التي تتراوح نسب نموها بين 7% و12%، والبرازيل بحوالي 7%، وكذلك الهند التي تشهد نمواً يتراوح بين 7% و11.%
- ✓ امتلاك تأثير إقتصادي ملموس على المستويين الإقليمي والدولي، حيث أصبحت هذه الدول فاعلاً لا يمكن تجاهله في منظومة الاقتصاد العالمي.

[1] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، بيروت، الكتاب العربي، 1985م، ص 160

[2] لمياء لعرايسية، صليحة بوقموم، دور القوى الصاعدة في التأثير على تغيير النظام الاقتصادي العالمي، دراسة حالة تكتل بريكس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2019-2020، ص 40

- ✓ قدرتها على التكيف السريع مع التحولات التي يشهدها النظام الدولي، مثل العولمة والانفتاح الإقتصادي.
- ✓ تحسن مؤشرات التنمية البشرية بالتوازي مع النمو الاقتصادي، ما يعكس تقدماً فعلياً في مجالات متعددة.
- ✓ سعيها إلى بناء تكتلات سياسية واقتصادية كوسيلة لموازنة النفوذ الأمريكي، كما هو الحال مع مجموعة "البريكس".
- ✓ تميزها بسرعة الانفتاح على العالم الخارجي وقدرتها الكبيرة على استيعاب التطورات التكنولوجية الحديثة.

الفرع الثاني: مؤشرات القوى الصاعدة

يُعد تحديد العناصر المكوِّنة للقوة الرئيسية في أي مرحلة تاريخية من المهام المعقدة، إذ لا يمكن حصر مفهوم "القوة" في بعد واحد فقط. فالكثيرون يرون القوة من منظور عسكري، غير أن هذا الأخير يمثل جانباً واحداً من أبعاد متعددة. فالقوة، في جوهرها، هي مزيج متكامل من عناصر مختلفة، مثل الثروة، والتأثير في قرارات الآخرين، والقدرة على التأثير في سلوك الدول، ما يجعلها مفهوماً متعدد الأبعاد لا يمكن اختزاله في الجانب العسكري وحده.

تُعدّ قوة الدولة مفهومامركبا يمكن تقييمه من خلال عدة معايير، وقد قدم عدد من الباحثين رؤى مختلفة لتحديد هذه المعايير .فمن جهة، يرى الخبير السياسي "كينيث والتز" أن قوة الدولة تُقاس بخمسة عناصر رئيسية:[1]

- ✓ عدد السكان واتساع الرقعة الجغرافية.
- ✓ الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة ومدى استغلالها الاقتصادي.
- ✓ استقرار النظام السياسي وقدرته على الحفاظ على التماسك الداخلي.
- ✓ القوة العسكرية ومستوى جاهزيتها وتطورها.

ومن جهة أخرى، يؤكد المؤرخ البريطاني "بول كينيدي" أن عناصر القوة في القرن العشرين تتركز في:

[1] لمياء لعرايسية، صليحة بوقموم، المرجع السابق، ص 41

- ✓ الكثافة السكانية.
- ✓ درجة التمدّن والتطور العمراني.
- ✓ المستوى الصناعي للدولة.
- ✓ كمية الطاقة المستهلكة.
- ✓ حجم الناتج الصناعي.
- ✓ القوة العسكرية بوصفها دعامة أساسية.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للقوة

تُعدّ المهارات النظرية المفسرة لمفهوم القوة من الأدوات الأساسية لفهم كيفية تشكل علاقات الدول وتفاعلها في النظام الدولي. فالقوة ليست مفهوماً أحادي البُعد، بل هي ظاهرة متعددة الأوجه تتطلب مقاربات تحليلية متنوعة لفهم أبعادها المختلفة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية. وتُقدم النظريات في العلاقات الدولية أُطراً فكرية لفهم كيفية توظيف الدول لعناصر القوة في تحقيق مصالحها، والتأثير على سلوك الفواعل الأخرى، ضمن سياقات تختلف باختلاف الزمان والمكان.

الفرع الأول: القوة المادية (القوة الصلبة)

في النظرية الواقعية للعلاقات الدولية، تُعتبر القوة المادية أو القوة الصلبة الركيزة الأساسية التي تبنى عليها الدولة قوتها ومكانتها في النظام الدولي. يركز هذا المنظور على البعد العسكري والاقتصادي كأدوات رئيسية لتحقيق الأمن والسيطرة، حيث تُعد القوة العسكرية المطلب الأهم لبناء الدولة القوية، لأنها ترتبط مباشرة بقدرة الدولة على فرض إرادتها والدفاع عن مصالحها الحيوية[1].

القوة العسكرية تشمل القدرات القتالية للدولة من جيوش وأسلحة ومعدات عسكرية متطورة، وهي التي تحدد قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها أو شن هجمات لتحقيق أهدافها السياسية. وفقًا لمؤشرات القوة العسكرية العالمية، تُقاس القوة العسكرية بعوامل متعددة مثل عدد أفراد الجيش، الدبابات، الطائرات، حاملات الطائرات، وغيرها من القدرات القتالية التي تعكس مدى جاهزية الدولة وقدرتها على استخدام القوة عند الحاجة[2]. القوة العسكرية ليست مجرد حجم أو عدد معدات، بل تشمل أيضًا القدرة التكنولوجية والتطور

[1] مورغانثاو، هانز: "السياسة بين الأمم"، (Politics Among Nations) ، الطبعة الحديثة، 2006، ص 45

[2] والتز، كينيث: "النظرية السياسية للنظام الدولي(Theory of International Politics) "، 1979، ص 123

الصناعي العسكري الذي يدعم جاهزية القوات المسلحة ويعزز من قدرتها على الردع. فامتلاك أسلحة متطورة ومنظومات دفاعية متقدمة يعزز من مصداقية الدولة في النظام الدولي، ويجعل تهديدها باستخدام القوة العسكرية أداة فعالة حتى دون اللجوء لاستخدامها فعليًا[1].

في النظام الدولي، تستخدم الدول قوتها العسكرية كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، سواء بشكل مباشر من خلال العمليات العسكرية، أو بشكل غير مباشر عبر التهديد باستخدام القوة لفرض إرادتها. وقد برز هذا بوضوح خلال حقبة الحرب الباردة، حيث كان سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أساسًا للردع المتبادل ومنع نشوب صراعات مباشرة [2]. ولا تزال القوة العسكرية حتى اليوم الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدول الكبرى والإقليمية لتعزيز نفوذها السياسي، إذ أن امتلاك قوة عسكرية كبيرة يعكس قوة الدولة الشاملة التي تشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة والثقافة. فالقوة العسكرية تعطي الدولة البيئة الآمنة للنمو والتطور في المجالات الأخرى، كما تعزز من مواقفها في المحافل الدولية وتضفي عليها مصداقية وتأثيرًا أكبر[3].

من الناحية الداخلية، يُعتبر الجيش المؤسسة التي تحمي الدولة وتضمن استقرارها وأمنها. إذ لا يكفي وجود شعب وأرض، بل يجب أن تتوفر سلطة سياسية قادرة على بسط سيطرتها على الإقليم بواسطة القوة المادية، أي الجيش. هذا الاحتكار للقوة العسكرية من قبل الدولة هو شرط ضروري لاستمرار الدولة وحمايتها من التهديدات الخارجية والداخلية[4]. الجيش وقوى الأمن الداخلي وقوات الحدود تشكل منظومة متكاملة للدفاع الوطني، ويجب أن تتواكب جهود بناء وتطوير هذه القوات معًا لتحقيق الأمن والاستقرار. فغياب جيش قوي يؤدي إلى ضعف الدولة وتعرضها للانهيار أو الغزو، كما يشبه البيت بلا سقف يحميه من الأخطار الخارجية[5].

القوة العسكرية ليست منفصلة عن باقي أبعاد القوة للدولة، بل هي تجسيد واضح لقوتها الشاملة. فالدولة التي تمتلك قوة عسكرية قوية غالبًا ما تكون لديها قوة اقتصادية وسياسية وتكنولوجية متقدمة، والعكس

[1] مورغانثاو، هانز، المرجع نفسه، ص 50

[2] والتز كينيث، المرجع نفسه، ص 210

[3] مورغانثاو، هانز، المرجع نفسه، ص55

[4] هنتنغتون، صموئيل: "صراع الحضارات(The Clash of Civilizations) "، 1996، ص 78

[5] مورغانثاو، هانز، المرجع نفسه، ص60

صحيح. كما أن الصناعات الدفاعية المتطورة تلعب دورًا مزدوجًا في دعم القوة العسكرية وتعزيز الاقتصاد الوطني، مما يمنح الدولة هامش حركة أوسع على الساحة الدولية[1].

الفرع الثاني: القوة الشاملة (المادية والمعنوية)

إن القوة ليست مقتصرة فقط على البعد العسكري أو الاقتصادي، بل تشمل أيضًا القوة الناعمة والذكية التي ظهرت بعد الحرب الباردة، والتي تتضمن التأثير الثقافي والسياسي والاقتصادي بطرق غير مباشرة. هذا المفهوم يعكس تطورًا في الفهم الواقعي التقليدي للقوة، حيث لم تعد القوة تُقاس فقط بقدرة الدولة على استخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل أصبحت تشمل القدرة على التأثير السياسي وتشكيل الرأي العام.

هانز مورغنثاو، مؤسس المدرسة الواقعية الكلاسيكية، يرى أن القوة مزيج من عناصر مادية ومعنوية، حيث القوة ليست مجرد سيطرة مادية بل تشمل أيضًا السيطرة على عقول الآخرين وأفعالهم، وهذا يشمل البعد المعنوي للقوة. فالقوة في نظر مورغنثاو هي "سيطرة الإنسان على عقول الآخرين وأفعالهم"، وهي ليست ثابتة بل تتغير بحسب السياق والزمان والمكان والمجال الذي تستخدم فيه [2].كما يؤكد مورغنثاو أن الطبيعة البشرية تتسم بالأنانية والرغبة الجامحة في القوة، وهذه الرغبة تؤثر على السياسة الدولية بشكل دائم، مما يجعل الصراع على السلطة أمرًا جوهريًا في العلاقات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، القوة الشاملة عند مورغنثاو تشمل القدرة على التأثير السياسي وتشكيل الرأي العام، وهو ما يعكس أهمية القوة الناعمة التي تتجسد في التأثير الثقافي والسياسي والاقتصادي بطرق غير مباشرة. هذا المفهوم يتماشى مع التطورات الحديثة التي أضافت القوة الذكية التي تمزج بين القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) والقوة الناعمة لتحقيق الأهداف السياسية بفعالية أكبر دون اللجوء إلى العنف المباشر[3].

المطلب الأول: المنظور الواقعي

يُعد المنظور الواقعي أحد أقدم وأعمق النظريات في العلاقات الدولية، ويؤسس لفهم سلوك الدول بناءً على مبدأ القوة والمصلحة الوطنية في ظل نظام دولي تسوده الفوضى (anarchy) وغياب سلطة مركزية. من هذا المنطلق، فإن صعود قوى دولية جديدة يُنظر إليه من قبل الواقعيين كتهديد لبنية النظام القائم.

[1] والتز كينيث، المرجع نفسه، ص 130

[2] د. أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر، ص 60

[3] د.أحمد محمد وهبان، المرجع نفسه، ص 4-9

وتفترض الواقعية، خاصة في صورتها البنيوية، أن الدولة الفاعلة عقلانية، تسعى لتعظيم قدراتها المادية من أجل البقاء ومواجهة التهديدات المحتملة في بيئة دولية غير آمنة[1].

يعتبر الواقعيون أن النظام الدولي يعمل وفق مبدأ "توازن القوى"، حيث تسعى الدول لموازنة القوة الناعمة عبر تحالفات مضادة أو سياسات احتواء. وبالتالي، فإن صعود دولة جديدة غالبًا ما يؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية، كما هو الحال في التوترات المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة في شرق آسيا. يوضح ستيفن بروكس وويليام وولفورث أن القوى القائمة لا تقبل بسهولة بصعود منافس جديد، مما يؤدي إلى ما يُعرف بـ "الاحتكاك البنيوي" في النظام الدولي[2].

تُعد الصين المثال الأبرز على قوة ناعمة في النظام الدولي الراهن. من خلال نمو اقتصادي غير مسبوق وتحديث عسكري متسارع، أصبحت الصين في موقع يؤهلها لمنافسة الولايات المتحدة، وهو ما يعزز المخاوف الواقعية من نشوب صراع بين القوتين. يرى ميرشايمر أن الصين ستسعى إلى فرض نفوذها الإقليمي وربما الهيمنة على آسيا، مما سيدفع القوى الأخرى إلى محاولة احتوائها. هذا يعيد للأذهان ما سماه بول كينيدي "الدورة التاريخية لصعود وسقوط القوى العظمى"[3].

على الرغم من أن المنظور الواقعي يقدّم تفسيرات مقنعة لسلوك الدول الناعمة، إلا أنه يُنتقد أحيانًا لإغفاله الأبعاد المؤسساتية والثقافية في العلاقات الدولية .فمثلاً، يرى بعض الباحثين أن الصين تُفضل التفاعل داخل النظام القائم بدلًا من تقويضه، ما يجعل تصنيفها كقوة "تعديلية" محل نقاش .ومع ذلك، فإن الواقعية تظل أداة تحليلية قوية لفهم ديناميكيات القوة، خاصة في فترات الانتقال والتحولات الكبرى في النظام العالمي.

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي

يُعد المنظور الليبرالي في العلاقات الدولية إطارًا فكريًا يركز على أهمية التعاون، المؤسسات الدولية، والقيم المشتركة بين الدول. في هذا السياق، تُعتبر القوة الناعمة أداة مركزية لتحقيق الأهداف السياسية دون

[1] Waltz, K. N. (1979). Theory of international politics. Addison-Wesley.

[2] Brooks, S. G., & Wohlforth, W. C. (2008). World out of balance: International relations and the challenge of American primacy. Princeton University Press.

[3] Kennedy, P. (1987). The rise and fall of the great powers: Economic change and military conflict from 1500 to 2000. Random House.

اللجوء إلى الإكراه أو القوة العسكرية. يشير جوزيف ناي إلى أن "القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجاذبية بدلاً من الإكراه أو الدفع".[1]

يركز المنظور الليبرالي على أن مصادر القوة الناعمة تشمل الثقافة، القيم السياسية، والسياسات الخارجية التي تُعتبر مشروعة وأخلاقية. ويؤكد ناي أن "الثقافة التي تجذب الآخرين، القيم السياسية التي تُمارس بشكل متسق، والسياسات التي تُنظر إليها على أنها مشروعة، كلها مصادر للقوة الناعمة"[2]

تلعب المؤسسات الدولية دورًا حيويًا في تعزيز القوة الناعمة من خلال تعزيز التعاون وتوفير منصات للحوار. يشير ناي إلى أن "المؤسسات الدولية يمكن أن تعزز القوة الناعمة من خلال تعزيز القيم المشتركة وتوفير منتديات للتعاون"[3]

في السياسة الخارجية، يُستخدم المنظور الليبرالي القوة الناعمة كوسيلة لتعزيز النفوذ من خلال الجاذبية بدلاً من الإكراه .ويؤكد ناي أن "الدول التي تستخدم القوة الناعمة بفعالية يمكنها تشكيل تفضيلات الآخرين وجعلهم يرغبون في ما ترغب فيه"[4]

[1] ناي، جوزيف س، القوة الناعمة، المرجع السابق، ص 14

[2] ناي جوزيف س، المرجع نفسه، ص 16

[3] ناي جوزيف س، المرجع نفسه، ص 22

[4] ناي جوزيف س، المرجع نفسه، ص 30

خلاصة الفصل:

تُعد القوة الناعمة مفهوماً مركزياً في فهم تحولات السياسة الدولية المعاصرة، خاصة في سياق صعود قوى جديدة على الساحة العالمية. فبعدما ارتبط مفهوم القوة تقليديًا بالقدرات العسكرية والاقتصادية، أصبح يشمل أيضًا القدرة على التأثير غير المباشر عبر الجذب الثقافي، والقيم السياسية، والسياسات الخارجية الأخلاقية. وقد برز هذا التحول بوضوح في تحليل "جوزيف ناي" الذي عرّف القوة الناعمة بأنها القدرة على الحصول على ما تريده من الآخرين من خلال الجاذبية لا الإكراه. وتأتي الثقافة، والنظام السياسي الجاذب، والسياسات الخارجية المشروعة كأبرز مصادر هذه القوة. وفي السياق نفسه، تتسم السياسة الخارجية للدول الصاعدة، كالصين والهند والبرازيل، بخصائص جديدة، حيث تسعى هذه الدول إلى بناء نفوذها الدولي ليس فقط عبر أدوات تقليدية، بل من خلال استراتيجية ناعمة تقوم على التعاون، التعليم، الإعلام، والاستثمار التنموي. وتُفسر هذه الظواهر من خلال منظورين نظريين: الواقعي الذي يرى القوة أساسًا في التسلح والتوازن، والليبرالي الذي يركز على التعاون والمؤسسات والقيم المشتركة. وتُظهر هذه التحولات أن فهم القوة في العلاقات الدولية لم يعد مقتصرًا على الوسائل الصلبة، بل أصبح يتطلب إدراكًا عميقًا بأهمية التأثير غير المباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول، لاسيما تلك الطامحة إلى لعب أدوار دولية أكبر في النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

الفصل الثاني:

إستراتيجية القوة الناعمة الصينية فى افريقيا

تمهيد:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، تسعى القوى الكبرى إلى تعزيز نفوذها عبر أدوات متعددة تتجاوز الاستخدام التقليدي للقوة العسكرية. وتبرز الصين بوصفها نموذجًا لقوة صاعدة توظف مزيجًا من الأدوات الاقتصادية، الثقافية، والدبلوماسية ضمن ما يُعرف بـ"القوة الناعمة" لتعزيز حضورها العالمي، لا سيما في القارة الإفريقية. وتمثل إفريقيا، بما تملكه من موارد طبيعية وأسواق ناشئة، بيئة استراتيجية تسعى الصين إلى كسبها عبر وسائل تقوم على الجاذبية والتأثير غير المباشر. وفي هذا السياق، تشكل استراتيجية القوة الناعمة الصينية في إفريقيا محورًا مهمًا لفهم أبعاد التنافس الجيوسياسي الحديث، وأداة أساسية في تكريس نموذج بكين التنموي كبديل محتمل عن النموذج الغربي التقليدي.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا

مثلت العلاقات الصينية الإفريقية مسارًا تاريخيًا متشابكًا تشكَّلت ملامحه على مدى عقود من التفاعل السياسي والاقتصادي والثقافي. وإذ تحرص الصين على تعزيز نفوذها العالمي، فإن سياستها تجاه القارة الإفريقية لا تأتي بمعزل عن خلفية تاريخية طويلة تعكس توجهات فكرية واستراتيجية راسخة في السياسة الخارجية الصينية. فالعلاقة بين الجانبين لم تكن وليدة الحاضر، بل تستند إلى محددات تاريخية تراوحت بين مبادئ التضامن الأممي في حقبة الحرب الباردة، والدعم المتبادل في قضايا التحرر الوطني، وصولًا إلى الشراكات التنموية الحديثة. ومن هذا المنطلق، فإن فهم محددات السياسة الصينية التاريخية تجاه إفريقيا يُعد مدخلًا أساسيًا لفهم الأسس التي يقوم عليها هذا التوجه الاستراتيجي اليوم.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية

تحتل القارة الإفريقية موقعًا جيوستراتيجيًا بالغ الأهمية في النظام الدولي، نظرًا لموقعها الجغرافي الرابط بين القارات الثلاث: آسيا، أوروبا، وأمريكا عبر المحيط الأطلسي، إضافة إلى إشرافها على أهم الممرات البحرية العالمية. كما تُعد إفريقيا خزّانًا هائلًا للموارد الطبيعية، ومسرحًا لتنافس القوى الإقليمية والدولية على النفوذ الاقتصادي والسياسي. وقد زاد هذا الموقع من أهمية القارة في السياسات الدولية، خصوصًا في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم.

الفرع الأول: إكتشاف القارة الإفريقية

تُعد إفريقيا من أقدم قارات العالم من حيث التكوين الجغرافي والتاريخ الإنساني، حيث كانت موطناً للإنسان الأول. وقد تنوعت التفسيرات حول أصل تسمية "إفريقيا"، إذ يرى بعض الباحثين أن الاسم مشتق من الكلمة اللاتينية"**Oprica"**التي تعني "المنطقة الحارة" أو "المشمسة"، بينما يُرجح آخرون أن الاسم يعود إلى "أفري"، وهو اسم قبيلة كانت تقطن شمال تونس في العصور القديمة. وقد أطلق العرب المسلمون في العصور الوسطى اسم "إفريقية" على منطقة قرطاج أو تونس الحالية[1].

[1] أحمد عبد الدايم محمد حسين، الكشوف الجغرافية الأوروبية لإفريقيا وتأثيراتها المعاصرة، مجلة قراءات إفريقية على الرابط التالي: /httpp://www.qiraatafrican.com/home/new، تاريخ التصفح: 2025/05/25

الفرع الثاني: الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية

تُعد إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، حيث تمتد على نحو 31 مليون كيلومتر مربع، وتشغل بذلك ما يعادل حوالي 20.3% من إجمالي مساحة اليابسة، وما نسبته 6% من مساحة الكرة الأرضية. يحيط بالقارة البحر الأبيض المتوسط شمالًا، وقناة السويس والبحر الأحمر شمال شرقًا، في حين يحدها المحيط الهندي من الجنوب الشرقي، والمحيط الأطلسي غربًا. وتمتاز إفريقيا بسواحل طويلة تمتد لأكثر من 39 ألف كيلومتر، ما يجعلها متوغلة في عمق المحيطات الجنوبية[1].

تقع إفريقيا على خط الاستواء، وهو ما يمنحها تنوعًا مناخيًا ملحوظًا، إذ يسود المناخ الحار والرطب في المناطق الاستوائية، بينما تسود الأجواء المعتدلة في الأقاليم الشمالية والجنوبية، بالإضافة إلى وجود مناطق صحراوية واسعة. وتعاني العديد من مناطق القارة من محدودية في الموارد المائية المنتظمة، مثل الأمطار والري والأنهار الدائمة، كما تفتقر إلى شبكات فعالة من طبقات المياه الجوفية أو الأنهار الجليدية، مما يجعل السواحل من بين الوسائل الطبيعية القليلة التي تُسهم في تنظيم المناخ المحلي[2].

الفرع الثالث: أهمية القارة الإفريقية

تُعد إفريقيا ذات موقع استراتيجي بالغ الأهمية بحكم قربها الجغرافي من مراكز الحضارة والاقتصاد العالمية، الأمر الذي يسهم في تعزيز فرص الاتصال الدولي وتفعيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. هذا الامتياز الجغرافي يضع القارة في قلب التفاعلات العالمية، ويمنحها إمكانيات متقدمة للنهوض بقدراتها الإقتصادية والإجتماعية والحضارية. كما أن إحاطة القارة بأهم الممرات البحرية العالمية يمنح الدول الإفريقية الساحلية مسؤولية متزايدة في تأمين مجالاتها البحرية، التي لا تزال تعاني من هشاشة في الحماية. وتشكل البحار والمحيطات، بما لها من أبعاد استراتيجية، ركيزة أساسية في ضمان أمن وسلام القارة، إلى جانب دورها المحوري في مجالات التنمية والنقل والطاقة والتجارة والبيئة. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من دول القارة – باستثناء نحو 15 دولة غير ساحلية – تتمتع بإطلالة بحرية مباشرة أو تتكون من جزر،

[1] الصادق محمود عبد الصادق، "مقومات التنمية الإقتصادية في إفريقيا"، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21، 2011، ص 12

[2] عبد القادر مصطفى الجبشي وآخرون، جغرافيا القارة الإفريقية وجزرها، ليبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، 2000، ص 147

مما يجعلها شريكًا محوريًا في خريطة الطاقة العالمية، حيث تمتلك إفريقيا ما يقرب من ثلثي احتياطات الطاقة في العالم[1].

أدى الموقع الجيوسياسي المتميز للقارة الإفريقية إلى جعلها مركز اهتمام وتنافس بين القوى العالمية، سواء من الزاوية الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية، وهو ما أفرز تحديات مركّبة تمسّ الجغرافيا والأمن والاستراتيجية على حد سواء. فموقع إفريقيا المتوسط بين قارات العالم منحها أهمية استثنائية في المعادلات الجغرافية والاستراتيجية الدولية، مما جعلها طرفًا أساسيًا في الكثير من التفاعلات العالمية[2].

وفي سياق آخر، تطرح الموارد الطبيعية الإفريقية تأثيرات متباينة على الجغرافيا السياسية للقارة، ويتوقف ذلك بدرجة كبيرة على عاملين رئيسيين: أولهما التوزيع غير المتكافئ لهذه الموارد، ما يؤدي إلى تفاوت الثروة بين الدول؛ وثانيهما الكفاءة في إدارتها، حيث تنجح بعض الدول في توظيفها بشكل أفضل من غيرها. وتُنظر إلى الموارد الطبيعية بوصفها ثروة وطنية استراتيجية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالسيادة. ومن هذا المنظور، غالبًا ما تُشكل هذه الموارد بؤرًا للنزاع أكثر من كونها أرضية للتعاون. فالواقع الجيوسياسي للقارة يؤثر بشكل مباشر في طبيعة التعامل مع الثروات الطبيعية، كما أن سوء إدارتها يُعد من بين أبرز أسباب الهشاشة، والتوتر، واللا استقرار الذي تعانيه إفريقيا في كثير من مناطقها[3].

يحظى الموقع الاستراتيجي للقارة الإفريقية بأهمية كبيرة في حسابات القوى الكبرى، إذ جعل منها نقطة جذب رئيسية في النظام الدولي المعاصر. فبفضل إشرافها على أهم الممرات والمسطحات المائية العالمية، باتت إفريقيا تمتلك مقومات تؤهلها لتكون وجهة استثمارية واعدة ومركزًا محوريًا للتفاعلات الاقتصادية العالمية. ولم يقتصر هذا الدور على الجغرافيا فحسب، بل ساعد الموقع الجغرافي في توجيه انفتاح القارة نحو العالم الخارجي. كما تُعد إفريقيا خزّانًا استراتيجيًا غنيًا بمصادر الطاقة المتنوعة، وتكتسب أهمية مضاعفة لكونها تمثل سوقًا استهلاكية ناشئة تجذب الفاعلين الاقتصاديين الدوليين، إضافة إلى ما تملكه من رصيد بشري هائل. كل هذه العناصر مجتمعة أسهمت في جعل القارة مسرحًا للتنافس الجيوسياسي، ومحط أنظار

[1] سعاد عبيد، المرجع السابق، ص 44

[2] المرج.ع السابق، ص 45

[3] ريمة مرزوق، إفريقيا: الخصائص الجيوسياسية والثروة الإقتصادية: تحرير: سيف نصرت توفيق، التوجيهات الدولية اتج اه القارة الإفريقية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2020، ص 37

القوى الطامحة إلى تعزيز نفوذها في الجنوب العالمي. وبذلك، تتعزز أهمية إفريقيا ليس فقط من ناحية موقعها، بل أيضًا من زاوية دورها الاقتصادي والاستراتيجي المتنامي[1].

المطلب الثاني: مقومات القوة الناعمة الصينية

في السنوات الأخيرة، أصبحت القوة الناعمة أداة محورية في السياسة الخارجية للدول، لا سيما مع التحولات التي طرأت على النظام الدولي وتراجع فعالية القوة الصلبة كوسيلة وحيدة للتأثير. وتُعد الصين من أبرز الفاعلين الدوليين الذين أدركوا مبكرًا أهمية الاستثمار في هذا النوع من القوة، مستندة في ذلك إلى رصيد حضاري وثقافي عريق، إلى جانب نجاحات اقتصادية وتنموية معاصرة. وقد سعت بكين إلى توظيف مقوماتها الرمزية والمعنوية لتعزيز حضورها على الساحة الدولية، وصياغة صورة إيجابية عن نموذجها الخاص. وتُعَد هذه المقومات بمثابة الركائز التي تبني عليها الصين مشروعها الناعم لتوسيع نفوذها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية بوسائل غير تقليدية.

الفرع الأول: الثقافة

تُعد الثقافة من أبرز مقومات القوة الناعمة التي تعتمد عليها الصين في تعزيز حضورها الدولي .فقد أدركت القيادة الصينية أهمية توظيف الإرث الثقافي والحضاري كأداة لتعزيز النفوذ والتأثير، مما دفعها إلى تطوير مواردها الثقافية وتوسيع نطاقها داخليًا وخارجيًا .وتتجلى هذه الجهود في التركيز على عناصر الثقافة التقليدية مثل الكونفوشيوسية، والطاوية، والبوذية، والتي تُشكل أساسًا للهوية الثقافية الصينية .تُعتبر الكونفوشيوسية، على وجه الخصوص، قاعدة فكرية أساسية تسعى الصين من خلالها إلى تقديم نموذج حضاري بديل يعزز من مكانتها الدولية.[2]

في هذا السياق، أصبحت القوة الناعمة سمة بارزة في السياسة الخارجية الصينية، حيث تسعى الصين إلى تقديم نفسها كدولة ذات جاذبية ثقافية وحضارية. ويُساهم هذا التوجه في تعزيز صورة الصين كقوة ناعمة قادرة على التأثير في الساحة الدولية من خلال تقديم نموذج تنموي وثقافي متميز.[3]

---

[1] ريمة مرزوق، المرجع السابق، ص 37

[2] وداد حماد مخلف، حسين علي عبد الراوي، القوة الناعمة الصينية وآثارها على الدول العربية، مجلة الآداب، ع 136، 2021م، كلية ابن الرشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ص 401

[3] وداد حماد مخلف، حسين علي عبد الراوي، المرجع نفسه، ص 401

من بين أبرز أدوات القوة الناعمة التي توظفها الصين، تأتي معاهد كونفوشيوس التي انتشرت في مختلف أنحاء العالم، حيث بلغ عددها 544 معهدًا، بما في ذلك 17 معهدًا في شرق ووسط إفريقيا. تُعد هذه المعاهد منصات لتعليم اللغة والثقافة الصينية، وتسعى من خلالها الصين إلى تعزيز التفاهم الثقافي وبناء جسور التواصل مع الشعوب الأخرى.[1]

بالإضافة إلى ذلك، تستثمر الصين في وسائل الإعلام الدولية، والموسيقى، والسينما، والمأكولات، والفنون الشعبية، كأدوات لتعزيز قوتها الناعمة. تُساهم هذه العناصر في تقديم صورة إيجابية عن الصين، وتعزز من مكانتها كدولة ذات جاذبية ثقافية وحضارية.

ضمن توجهها الثقافي، تعمل الصين على إبراز نموذج حضاري يقوم على مفاهيم التنمية والتفاهم المتبادل بين الشعوب، في محاولة لترسيخ صورتها كقوة ناعمة آخذة في الصعود. وتتدرج هذه الجهود ضمن استراتيجية أوسع تسعى من خلالها إلى إعادة تشكيل تصور العالم عنها وتعزيز حضورها وتأثيرها داخل المنظومة الدولية[2].

الفرع الثاني: السياسة الخارجية

اتخذت الصين في تعاملها مع العلاقات الدولية نهجًا براغماتيًا، تمثل في تمسكها بمبدأ سيادة الدول ورفضها التدخل في الشؤون الداخلية، حتى في الحالات التي تشهد انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو جرائم جماعية. كما عبّرت عن موقف حازم ضد استخدام القوة العسكرية خارج حدودها الجغرافية، مفضلة اللجوء إلى الحوار والتعاون في إطار القوانين الدولية. ويتسق هذا التوجه إلى حد كبير مع مرتكزات المدرسة الواقعية الكلاسيكية، التي وجد صداها في الفلسفة الكونفوشيوسية. وقد قامت الاستراتيجية الصينية المعاصرة على مجموعة من المبادئ النظرية الواضحة، من أبرزها:[3]:

- ارتبط صعود الصين على الساحة الدولية بنمو اقتصادي متسارع، خاصة في مجال التجارة الدولية، دون أن ترافقه مساعٍ لفرض نموذج أيديولوجي معين أو السيطرة على شعوب أخرى. ومع ذلك، حافظت الصين على مستوى عالٍ من القدرات العسكرية، مستفيدة من التغيرات التي يشهدها النظام

[1] وداد حماد مخلف، حسين علي عبد الراوي، المرجع نفسه، ص 401

[2] إياد خلف عمر الكعود، إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم في العلوم السياسية، 2016م، ص 24

[3] وليد عبد الحي، مستقبل القوة، مراجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات، 04 ديسمبر 2013م، ص 06

الدولي وتشابك المصالح بين الدول، حيث تم توظيف النمو الاقتصادي كوسيلة لدعم أهدافها الاستراتيجية، سواء كانت توسعية أو أمنية.

- تؤكد الصين بشكل متكرر على مبادئ احترام سيادة الدول، وتعزيز الاستقرار الداخلي، والنهوض بالتنمية البشرية المستدامة، وتشجيع التعاون القائم على المنفعة المتبادلة، في مقابل رفضها للمفاهيم الغربية التقليدية المرتبطة بالهيمنة والسيطرة، بما في ذلك مظاهر الاستعمار الجديد.
- كما تدعو بكين إلى تفعيل التعاون الدولي الجماعي من أجل التصدي للتحديات المشتركة التي أفرزتها العولمة، مثل أزمة الأمن الغذائي، والتغير المناخي، وتفاقم ظاهرة التصحر، بالإضافة إلى الكوارث البيئية والطبيعية المتزايدة.
- ورغم تصنيفها كدولة نامية كبرى، فإن ما تملكه الصين من إمكانات اقتصادية وعسكرية متقدمة يمنحها القدرة على لعب دور محوري في صياغة معالم النظام الدولي المعاصر.

في إطار سعيها لتعزيز نفوذها الدولي، أولت الحكومة الصينية اهتمامًا متزايدًا للدبلوماسية العامة كأداة أساسية من أدوات القوة الناعمة، حيث أطلقت في 19 مارس 2014 استراتيجية جديدة تهدف إلى توظيف هذه القوة لتحقيق أهدافها الجيوسياسية وتعزيز صورتها على الساحة العالمية[1].

يعتمد الصين في سياستها الخارجية على مبادئ التعايش السلمي ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مع التركيز على إقامة علاقات دولية تقوم على المساواة والاحترام المتبادل بغض النظر عن حجم أو قوة الأطراف المعنية. كما تؤكد الصين على أهمية السلام والتنمية كقضايا مركزية في العالم المعاصر، معتبرةً أن التنمية تمثل هدفًا مشتركًا يجب أن يشمل الدول النامية ويعزز مصالحها[2].

وتشجع الصين على التعاون بين دول الجنوب لتعزيز التنمية الاقتصادية في العالم النامي، كما كثّفت من نشاطها في مجال الدبلوماسية العامة من خلال التواصل مع المجتمعات المحلية، لا الحكومات فقط، عبر برامج تعليمية وثقافية وبحثية.

تنظر الصين إلى توظيف القوة الناعمة كركيزة محورية ضمن سياستها الخارجية، حيث تسعى من خلالها إلى إعادة تشكيل صورتها الدولية، والتخفيف من الانطباعات التي تصوّرها كقوة تهديد، مع إبراز

[1] كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، العدد 26، 2017، ص 27

[2] لي بينغ، السياسة الخارجية الصينية ومبادئ التعايش السلمي، مجلة الدراسات الدولية، العدد 45، 2018، ص 112-113.

دورها كفاعل مسؤول يسعى إلى دعم السلم العالمي. وقد أسهم هذا التوجه في تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها[1]:

- طرح رؤية مغايرة للنظام الدولي تتحدى السرديات الغربية التقليدية.
- تعزيز مستوى التفاهم والتقارب في علاقاتها مع الدول المحيطة بها.

كما تتبنى الصين شكلاً من أشكال الدبلوماسية المتعددة الأطراف، عبر انخراطها النشط في المنظمات الدولية، إذ أصبحت بحلول عام 2018 عضواً فاعلاً في 134 منظمة دولية، ووقّعت 254 معاهدة متعددة الأطراف، إضافة إلى تعاونها مع 61 منظمة حكومية و27 منظمة غير حكومية دولية

الفرع الثالث: القيم السياسية

تُعتبر الحضارة الصينية من أقدم الحضارات التي حافظت على هويتها الثقافية عبر الزمن، ويرتبط هذا الاستمرار بعدة عوامل، أبرزها تمسك الصين بقيم ومبادئ ثابتة تعبر عن وحدة وتجانس المجتمع الصيني، رغم التنوع والتعددية الداخلية التي يضمها هذا الكيان الكبير. ويُعزى هذا التماسك الثقافي إلى العزلة التاريخية التي ساعدت في تشكيل وعي ثقافي مشترك يُعد مرجعية موحدة لجميع مكونات المجتمع الصيني[2].

يُعد الإرث الحضاري القديم للصين، بما يحتويه من تصورات ثقافية وفكرية، عاملاً أساسياً في تشكيل واقع الصين المعاصر، لا سيما فيما يتعلق بتوجهاتها نحو مفهوم "القوة الناعمة". فقد تجاوز هذا المفهوم كونه مجرد انعكاس لنظرة الآخرين إلى الصين، ليصبح جزءاً من وعيها الذاتي وأداةً لتقديم نفسها للعالم بصوتها الخاص، في مواجهة الروايات الغربية التي سعت إلى تشويه صورتها. وتسعى الصين اليوم إلى تقديم سردية حضارية بديلة تستند إلى تراثها الثقافي والفلسفي، بهدف التصدي للانتقادات المتكررة التي توجه إلى سياساتها الداخلية، خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير والحقوق المدنية وتعددية الآراء. وتعتمد استراتيجيتها

[1] إسراء خالد مجيد، "الدبلوماسية والقوة الناعمة الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011م"، مجلة العلوم السياسية، العدد 66، 2023، ص 165-190.

[2] محمد علي الحاج، *الحضارة الصينية: دراسة في الهوية الثقافية والتاريخية*، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019، ص 45.

على تعزيز حضورها الثقافي على المستوى العالمي عبر وسائل التواصل الثقافي والتعليم والإعلام، بهدف ترسيخ صورة إيجابية عن الصين وشعبها لدى الرأي العام الدولي[1].

رغم أهمية مشروع القوة الناعمة الصيني، إلا أنه يواجه تحديات عدة. يشير بعض الباحثين إلى أن الهوية الحضارية والاستقلال الثقافي اللذين يشكلان مصدر قوة الصين الناعمة قد يتحولان، في نظر البعض، إلى عوامل نفور، خاصة في ظل استمرار النظام السياسي المركزي، وغياب الانفتاح السياسي، وتفاقم الفوارق الاجتماعية، وانتشار الرقابة والتمييز الطبقي. ومع ذلك، تمكنت الصين من تجاوز بعض هذه العقبات، لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث اضطرت إلى إعادة تشكيل سياساتها لتتوافق مع واقع عالمي جديد يهيمن عليه الاقتصاد المعولم والتكنولوجيا. ولجأت إلى أدوات مرنة في التعامل مع هذا التحول، مع الحفاظ على خصوصيتها الثقافية ومركزيتها السياسية. هذا التوازن الذي تسعى الصين لتحقيقه بين الحفاظ على تقاليدها ومواكبة التحولات الدولية يعكس مشروعًا حضاريًا متكاملاً يهدف إلى تقديم نموذج بديل للتنمية والانفتاح بعيدًا عن النموذج الليبرالي الغربي. ويتجلى ذلك في محاولاتها المستمرة لإعادة صياغة العلاقة بين السلطة والمجتمع من خلال الترويج لرؤية "التنمية المنضبطة" بدلاً من الديمقراطية التعددية. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، واجهت محاولات الإصلاح الداخلي مقاومة شديدة من القوى التقليدية داخل الحزب الحاكم، مما أدى إلى تباطؤ أو تعثر العديد من مشاريع التغيير السياسي، رغم النجاحات الاقتصادية الكبيرة. ويُعد هذا المسار مزيجًا من الرغبة في المحافظة على الاستقرار، والخوف من الفوضى، وتجنب المصير الذي حل بالاتحاد السوفييتي بعد انهياره[2] .

المطلب الثالث: محددات الإستراتيجية الصينية في إفريقيا

تُعد محددات الاستراتيجية الصينية في إفريقيا انعكاسًا لتوجهات بكين العالمية، إذ تنطلق من مصالح سياسية واقتصادية وأمنية تسعى من خلالها لتعزيز نفوذها الدولي. وتقوم هذه المحددات على تحقيق التوازن بين الاحتياجات الداخلية للصين وفرص التوسع الخارجي. كما تُوجهها رغبة بكين في بناء شراكات طويلة الأمد تدعم استقرارها ونموها المستدام.

---

[1] د. سامي عبد الله، *الصين والقوة الناعمة: دراسة في الاستراتيجية الثقافية والسياسية* ، دار النهضة العربية، بيروت، 2021، ص 102-104.

[2] د. أحمد عبد الله، الصين بين التقليد والتحديث: دراسة في السياسة والثقافة والتنمية، دار الفكر المعاصر، القاهرة، 2020، ص 150-155.

الفرع الأول: محددات الإستراتيجية الصينية في المجال الديبلوماسي

تعمد الصين إلى تحويل بعض الدول الشريكة إلى أطراف تدين لها بالولاء السياسي، مستغلة في ذلك ما توفره من فرص للنمو الاقتصادي والتجاري، إضافة إلى القروض التي تمنحها لتلك الدول. ويُنتظر من هذه الأطراف أن تساند الصين في المحافل الدولية من خلال تبني مواقفها والدفاع عن رؤاها. وكغيرها من الأنظمة الشمولية، تعمل الصين على كسب دعم النخب السياسية والفكرية في الخارج، إلى جانب تنظيمحملات دعائية تبرز نجاحاتها في مختلف القطاعات، في محاولة لإقناع الدول الأخرى بالعدول عن النماذج الديمقراطية وتبنّي نمط الرأسمالية الشمولية التي اعتمدتها الصين لتحقيق تطورها[1].

كما أن الصين تلعب دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد العالمي من خلال طلبها المتزايد على المنتجات عالية التقنية من الولايات المتحدة وأوروبا. وقد صاغت استراتيجية تهدف إلى تعزيز الاستهلاك المحلي، في خطوة لتحويل مجتمعها من مجرد منتج إلى مستهلك، بما يسهم في خلق طلب داخلي قوي يدعم النمو ويُسهم في امتصاص فائض الإنتاج، لا سيما الموجه للأسواق الكبرى. ولهذا الغرض، أزالت الصين العديد من الحواجز أمام التوسع في الاستهلاك، من خلال تسهيل الإقراض البنكي، وتخفيف قيود الائتمان، وتحفيز الإنفاق الاستهلاكي، لا سيما خلال فترات العطل، لمواجهة تحديات النموذج الاستهلاكي[2].

الفرع الثاني: في المجال الاقتصادي

سعت الصين إلى فرض ضغط اقتصادي تدريجي على الولايات المتحدة وحلفائها من خلال الحفاظ على قيمة منخفضة لعملتها (اليوان)، مما ساعدها على تحقيق فوائض تجارية ضخمة في مقابل عجز متزايد في ميزان المدفوعات لدى تلك الدول. هذه السياسة الاقتصادية ساهمت في إضعاف النشاطات الاقتصادية داخل البلدان المتعاملة معها، الأمر الذي مهد الطريق لصين لشن هجوم مالي عبر تقليص امتيازات الدولار واليورو والتقليل من قدرة الغرب على توظيف أدوات الميزانية لمواجهة أزماته المالية .وقد شهد الاقتصاد الصيني تطورًا ملحوظًا منذ إعلان المكتب الوطني للإحصاء في عام 2005 عن مراجعة شاملة لهيكل الناتج المحلي، لتشمل قطاعات مثل الخدمات والاتصالات والتجارة، بعدما كانت التقديرات السابقة تقتصر على القطاع الصناعي فقط. هذا التحديث عكس الحجم الحقيقي للاقتصاد الصيني، ورافقته سياسات انفتاح

[1] أنطوان برونيه وآخرون، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية والإمبريالية الاقتصادية، تر: عادل عبد العزيز أحمد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016، ص 204-206

[2] أنطوانيه برونيه وآخرون، المرجع نفسه، ص 206

جذبت استثمارات أجنبية ضخمة، وجعلت من الصين قاعدة صناعية لكبرى الشركات العالمية . وبعدها تحولت الصين تدريجيًا من اقتصاد مركزي إلى نموذج رأسمالية الدولة، مستغلة آليات السوق في إعادة توزيع الموارد بين القطاعات. وقد مكنها هذا من تحقيق فوائض مالية استُثمرت في مجالات استراتيجية، كالصناعات العسكرية، تكنولوجيا الفضاء، والإلكترونيات المتقدمة. كما ساهمت هذه التحولات في بروز طبقة وسطى صينية صاعدة[1].

استمرت الصين في فرض رقابة على قيمة عملتها لجعل صادراتها أكثر تنافسية، ما أدى إلى غزو المنتجات الصينية للأسواق العالمية. ونتيجة لسياسات الانفتاح الاقتصادي، تدفقت الاستثمارات الخارجية إلى الصين، مستفيدة من اليد العاملة الرخيصة والدعم القادم من الجاليات الصينية في الخارج. لكن هذا النمو غير المتوازن خلق تفاوتًا جغرافيًا واضحًا، حيث استفادت المناطق الساحلية أكثر من غيرها، ما دفع إلى موجات هجرة داخلية نحو المدن الكبرى[2].

بالتوازي، أدى التوسع الصناعي والنمو السكاني إلى ارتفاع مطّرد في الطلب على الطاقة، خاصة النفط الذي لا يمكن الاستغناء عنه في قطاع النقل. وبهدف حماية أمنها الطاقوي من أي تهديد أو حصار محتمل، بدأت الصين في بناء احتياطات نفطية استراتيجية، إلى جانب تعزيز قدراتها العسكرية.

وفي إطار ضمان أمن الطاقة، وضعت الحكومة الصينية مجموعة من الخطط الخمسية التي ركزت على تنمية مصادر الطاقة وتأمين الإمدادات، خاصة عبر الاستثمار في التنقيب عن النفط بالخارج، والتعاون مع الدول النامية المنتجة له. وبهذا تمثل سياسة الصين الطاقوية جزءًا محوريًا في استراتيجيتها الشاملة لتثبيت حضورها العالمي[3].

المبحث الثاني: أدوات القوة الناعمة الصينية في إفريقيا

[1] أنطوانيه برونيه وآخرون، المرجع نفسه، ص 199-202

[2] عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 72

[3] عبد القادر دندن، المرجع نفسه، ص 40-41

تُعد القوة الناعمة ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، حيث تسعى بكين إلى تعزيز حضورها في القارة عبر وسائل غير تقليدية تعتمد على الجاذبية الثقافية، والتعليم، والدبلوماسية العامة، بدلًا من الضغط أو الإكراه. وتوظف الصين أدوات متعددة لتحقيق هذا الهدف، أبرزها تعزيز العلاقات الثقافية من خلال معاهد كونفوشيوس، وتقديم المنح الدراسية، وتنظيم البرامج التدريبية، إلى جانب تفعيل التعاون الإعلامي والصحي والتنموي، ما يعكس استراتيجية شاملة تهدف إلى كسب القلوب والعقول، وتكوين صورة إيجابية للصين كشريك موثوق يحترم السيادة والخصوصية الإفريقية.

المطلب الأول: الأدوات الديبلوماسية

تبحث العلاقات الاقتصادية الحديثة بين الصين وأفريقيا في ظل مخاوف غربية متزايدة من توسع النفوذ الصيني في القارة، حيث تثير هذه العلاقة جدلاً حول طبيعتها الحقيقية؛ هل تُعد الصين شريكًا في التنمية يسعى لبناء تعاون طويل الأمد مع الدول الأفريقية، أم منافسًا اقتصاديًا يسعى للاستحواذ على الموارد والثروات بشكل سريع، أم قوة استعماريّة جديدة تسعى إلى فرض سيطرتها السياسية والاقتصادية؟ يسلط كريس ألدن الضوء على أن هذه التساؤلات تعكس وجهات نظر متباينة بين النخب الأفريقية التي تتفاوت ردود أفعالها تجاه السياسة الصينية، والتي تتأثر بأنماط الأنظمة السياسية والاقتصاد السياسي في بلدانها. ويرى ألدن أن الصين، رغم الانتقادات الغربية، تُعتبر شريكًا ثابتًا في القارة، وأن الأفارقة هم من سيحددون في النهاية طبيعة وعمق العلاقة مع بكين، خاصة في ظل التنافس الدولي المتصاعد على النفوذ والموارد[1].

ورغم أن التوجه الصيني في إفريقيا يرتكز على أدوات اقتصادية واضحة، فإن بكين لم تغفل أهمية الأدوات السياسية والدبلوماسية، إذ تشكل هذه الأخيرة دعامة أساسية لقوتها الناعمة داخل القارة. فالصين تدرك أن تعزيز العلاقات الدبلوماسية يسهم بشكل مباشر في تحقيق مصالحها الاقتصادية، لا سيما في بيئة دولية معولمة تعتمد بشكل متزايد على التأثير غير المباشر. من هذا المنطلق، توسعت الصين في استخدام أدوات القوة الناعمة في إفريقيا، سعيًا لكسب التأييد الشعبي والسياسي، ما يسهل عليها الوصول إلى الموارد الحيوية وتعزيز نفوذها[2].

[1] كريس ألدن، الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟ الدار العربية للعلوم ناشرون، أبو ظبي، 2009، ص 15

[2] حسين قوادرة، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في لقارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019، ص 97-98

على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين بكين وأفريقيا تشكل حجر الزاوية في السياسة الصينية تجاه القارة، إلا أن بكين تسعى إلى إقامة علاقات شاملة تتجاوز البعد الاقتصادي، حيث لا تقوم سياستها على الهيمنة، بل تهدف إلى حشد دعم سياسي دولي، خاصة في القضايا الحساسة مثل ملف 'الصين الواحدة' المتعلق بتايوان. ويعكس هذا التحول في السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا تبني نهج أكثر براغماتية وانفتاحًا، بعد تطبيق إصلاحات اقتصادية عميقة، وانتهاء مرحلة الإيديولوجيا الاشتراكية التي سادت خلال الحرب الباردة[1].

لقد ساعد التاريخ غير الاستعماري للصين في تعزيز صورتها الإيجابية لدى الدول النامية، وخاصة في إفريقيا، حيث استثمرت بكين هذا العامل عبر الترويج لثلاثة مبادئ أساسية تشكل جوهر علاقاتها بالقارة: الاحترام المتبادل، المنفعة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومن خلال حزمة متكاملة من الأدوات الثقافية والدبلوماسية، مثل المؤتمرات والزيارات والمنح الدراسية، تسعى الصين إلى بناء علاقات وثيقة مع النخب وصناع القرار الأفارقة، إلى جانب تعزيز التعاون الاقتصادي. كما لعبت المساعدات الصينية منذ خمسينيات القرن العشرين دورًا محوريًا في بناء علاقات الثقة مع الدول الإفريقية، وأصبحت اليوم جزءًا لا يتجزأ من مشاريع الإستثمار والتجارة، مع سعي الصين لضمان تأييد سياسي لقضاياها الدولية، وفي مقدمتها عزل تايوان دبلوماسيًا[2].

وفي إطار هذه الاستراتيجية، تولي الصين أهمية خاصة للقارة الإفريقية، نظرًا لمكانتها ضمن العالم النامي. فهي ترى أن كسب دعم إفريقيا يعزز من مسارها كقوة صاعدة، ويسهم في اندماج القارة ضمن رؤية الصين للعالم. ولتحقيق ذلك، عملت على تعميق شراكتها مع إفريقيا في عدة مجالات، بدءًا من دعم إنشاء الاتحاد الإفريقي، مرورًا ببرامج تنموية كـ"النيباد"، وانتهاءً بتنسيق المواقف لمواجهة تحديات العولمة[3].

كما شكّلت دبلوماسية الزيارات الرفيعة المستوى أداة بارزة لتعزيز الحضور الصيني في القارة. وقد تميزت هذه الزيارات خلال العقدين الأخيرين بكثافتها وتنوع أهدافها، كما هو الحال في جولات القادة

[1] كريس ألدن، المرجع السابق، ص 55

[2] رضا محمد هلال، "العلاقات الصينية بالدول النامية: المنطلقات والأبعاد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، يوليو 2008، ص 45-48.

[3] أجلال محمد عبد الحليم، محمود أبو العينين، محمود زكريا، "دور الشراكة الصينية في تنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي 2063"، مجلة العلوم السياسية، العدد 2، 2020، ص 45-47.

الصينيين خلال عامي 2006 و 2007، والتي شملت عددًا كبيرًا من الدول الإفريقية. ويعكس الانتشار الدبلوماسي الواسع للصين في إفريقيا—بما يزيد عن 48 سفارة و7 قنصليات—حرصها الواضح على التموقع القوي في القارة، ودعم مصالحها الاستراتيجية على المدى الطويل[1].

المطلب الثاني: الأدوات الإقتصادية والتنموية

تلعب الأدوات الاقتصادية والتنموية دورًا حاسمًا في تعزيز القوة الناعمة الصينية داخل القارة الإفريقية، حيث تسعى بكين من خلالها إلى بناء صورة إيجابية لنفسها كشريك تنموي موثوق، قادر على تحقيق منافع متبادلة، بعيدًا عن الأنماط التقليدية التي اتسمت بها سياسات الدول الغربية في إفريقيا. ومن أبرز هذه الأدوات، الاستثمارات الواسعة النطاق التي تضخها الصين في مشاريع البنية التحتية، مثل بناء الطرق، السكك الحديدية، المطارات، والموانئ، والتي تُنفذ غالبًا ضمن إطار "مبادرة الحزام والطريق". هذه المبادرة، التي انطلقت رسميًا في عام 2013، تهدف إلى ربط الصين بالعالم من خلال شبكات تجارية وتنموية، وقد خصصت لها بكين تمويلات ضخمة لإنجاز مشاريع استراتيجية في إفريقيا، لا سيما في دول مثل كينيا وإثيوبيا ونيجيريا[2].

وقد كانت القروض الصينية أداة اقتصادية فعّالة لجذب الدول الإفريقية إلى فلك التعاون مع الصين. إذ تشير دراسات منشورة في دوريات أكاديمية، مثل دراسة منشورة في "South African Journal of International Affairs" (2024)، إلى أن القروض التي تمنحها الصين تتميز بشروط ميسّرة نسبيًا، وتُستخدم في تمويل مشاريع تنموية حيوية. هذه القروض، وإن كانت محط جدل من حيث الشفافية والديون، إلا أنها ساهمت في توفير فرص تنموية كان من الصعب تحقيقها في ظل غياب التمويل الغربي الكافي أو الشروط السياسية المصاحبة له[3].

إلى جانب القروض، استثمرت الصين بشكل متزايد في إنشاء مناطق اقتصادية خاصة ومجمعات صناعية في عدة دول إفريقية. وقد شكلت هذه المناطق بيئة محفزة للاستثمار المشترك، حيث أتاحت نقل الخبرات التقنية الصينية، ووفرت فرص عمل محلية، مما ساهم في التخفيف من معدلات البطالة، كما حصل في المنطقة الاقتصادية الخاصة في زامبيا. وتشير دراسة نُشرت في مجلة *African Insight* إلى أن هذه

[1] حسين قوادرة، المرجع السابق، ص 99

[2] King, K. (2013). China's Aid and Soft Power in Africa: The Case of Education and Training. Cambridge University Press.

[3] Ibid, p 28

المناطق لعبت دورًا في رفع معدلات النمو المحلي، رغم ما يُثار من انتقادات حول مدى استفادة العمالة الإفريقية مقارنة بالصينية[1].

أما على مستوى المساعدات التنموية، فقد ركّزت الصين على دعم القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، كوسيلة لتحسين ظروف المعيشة في المجتمعات الإفريقية، وبالتالي كسب القلوب والعقول. من الأمثلة البارزة على ذلك، إنشاء مستشفيات ومدارس صينية في بلدان مثل أنغولا وتنزانيا، إلى جانب منح تعليمية مكثفة للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات الصينية، وهو ما وثقته تقارير متعددة من مؤسسات مثل .(CFR) *Council on Foreign Relations*يُنظر إلى هذه السياسات كأدوات تهدف إلى تعزيز النفوذ الثقافي والسياسي طويل المدى، وليس فقط التبادل الاقتصادي السريع[2].

في المجمل، تمثل هذه الأدوات الاقتصادية والتنموية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية القوة الناعمة الصينية، التي تهدف إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم مصالحها، مع الحفاظ على صورة الصين كشريك غير استعماري، يحترم الخصوصيات الثقافية ويدعم التنمية الذاتية للدول الإفريقية.

المطلب الثالث: الأدوات الثقافية والتعليمية

تُعد دراسة العلاقة بين الثقافة والسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا من الموضوعات التي لم تحظَ بعد بالاهتمام الأكاديمي الكافي، رغم أهميتها وتعقيدها. فالتوجهات الاستراتيجية لأي دولة، بما في ذلك الصين، لا تنفصل عن خلفياتها الثقافية والتاريخية، والقيم الاجتماعية والسياسية التي تشكل هويتها الوطنية. ومن هذا المنطلق، أدركت الصين أهمية توظيف الثقافة كأداة دبلوماسية لتعزيز صورتها الإيجابية في إفريقيا، وترسيخ نفوذها بطريقة ناعمة تدعم صعودها السلمي، وتُسهم في تعميق التأثير السياسي والاقتصادي على المدى الطويل[3].

وقد استفادت الصين من تزايد السخط في الأوساط الإفريقية تجاه السياسات الغربية، التي ارتبطت تاريخيًا بالاستغلال ونهب الثروات. فجاء التوجه الصيني مختلفًا، قائمًا على أدوات ثقافية ناعمة تسعى للتغلغل السلس داخل القارة. وقد لاقى هذا النهج ترحيبًا من قبل العديد من الدول الإفريقية، التي كانت تتطلع

[1]Ibid, p 28
[2]Ibid, p29

[3]إسماعيل الرزاوي، "تطور السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 33، 2024، ص 53.

إلى شريك يحترم الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، ويبتعد عن النموذج الاستعماري التقليدي الذي خلّف آثارًا عميقة في الوعي الجماعي الإفريقي حتى بعد الاستقلال[1].

تستند العلاقات الصينية الإفريقية إلى تاريخ مشترك من المعاناة ومواجهة التحديات، إذ تعود جذورها الحديثة إلى فترة النضال ضد الاستعمار، حيث سعت الصين إلى بناء تحالفات أيديولوجية مع الدول النامية لتعزيز المد الشيوعي والتصدي للهيمنة الغربية. وانطلاقًا من هذا الإرث، ركّزت الصين على إبراز القواسم الثقافية والتاريخية المشتركة مع الدول الإفريقية، وعرضت نفسها كدولة نامية عانت من التهميش، مما سمح لها بالتقرب من المجتمعات الإفريقية عبر خطاب إنساني وأخلاقي[2].

ولت الصين أهمية خاصة للنخب الإفريقية لما لها من تأثير مباشر على توجيه السياسات الاقتصادية والثقافية والسياسية، حيث وفرت منحًا دراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في جامعاتها، ونظمت ورشًا تدريبية وبرامج تأهيلية مشتركة، سعيًا لبناء شبكة علاقات طويلة الأمد. كما نصّ 'الكتاب الأبيض' للسياسة الصينية تجاه إفريقيا على أهمية تعزيز العلاقات الثقافية في مجالات التعليم، والصحة، والعلوم، والتبادل الشعبي[3].

شكل منتدى التعاون الصيني الإفريقي الثالث، الذي انعقد عام 2006 في الذكرى الخمسين لتأسيس العلاقات بين الصين وإفريقيا، محطة محورية في هذا التوجه. فقد أطلقت الصين آنذاك برنامجًا لتدريب 15,000 متخصص إفريقي، ورفعت عدد المنح الدراسية من 2,000 إلى 4,000 بحلول عام 2009، مما جعلها من أبرز الوجهات التعليمية للطلبة الأفارقة، خصوصًا في مجالات التقنية[4].

ومن بين أبرز أدوات الصين الثقافية في إفريقيا، معاهد كونفوشيوس، التي أُنشئت في عدد من الجامعات الإفريقية لتعليم اللغة والثقافة الصينية. وقد شُبّهت هذه المعاهد بالنموذج الفرنسي، غير أن التمويل في الحالة الصينية يتم بالكامل من طرف الحكومة، دون مساهمة الدول المستضيفة. وتُعد معاهد

---

[1] محمود عراقي، الوجود الصيني في افريقيا: رؤية تحليلية للعلاقات الصينية الإفريقية، آفاق افريقية ، مجلد 12، العدد 41، ديسمبر 2014م، ص 137-140

[2] توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في افريقيا، مجلة سياسات عربية، العدد 05، نوفمبر 2013م، ص 113

[3] سعيد عبد الرحمن، "الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الإفريقية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 45، 2022، ص 78-80.

[4] هبة صالح أحمد عياد، سهير محمود السيد معتوق، نيفين محمد طريح، "العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 4، 2018، ص 143-145.

كونفوشيوس ركيزة أساسية في الترويج للثقافة الصينية، رغم الجدل المثار حول دورها، إذ يرى البعض أنها تمثل أداة لخدمة أجندة سياسية، بينما يعتبرها آخرون نموذجًا فعالًا للدبلوماسية الثقافية، خاصة في السياق الإفريقي، حيث حققت أداءً لافتًا مقارنة بمناطق أخرى من العالم[1].

المبحث الثالث: التحديات والآفاق لإستراتيجية القوة الناعمة الصينية في إفريقيا

تُعد استراتيجية القوة الناعمة الصينية في إفريقيا امتداداً لسياسة خارجية تسعى إلى تعزيز النفوذ من خلال وسائل غير تقليدية تعتمد على الثقافة، والتعليم، والدبلوماسية، والتعاون التنموي. ومع توسع الحضور الصيني في القارة الإفريقية، برزت إلى السطح مجموعة من التحديات التي تهدد فعالية هذه الاستراتيجية، إلى جانب آفاق واعدة يمكن أن تسهم في ترسيخ مكانة الصين كقوة دولية فاعلة. وبين الرهانات الطموحة والمعوقات الواقعية، تظل استراتيجية القوة الناعمة الصينية في إفريقيا مشروعاً معقداً يتطلب توازناً دقيقاً بين المصالح الاقتصادية والبعد الإنساني والثقافي، في ظل بيئة دولية وإفريقية متغيرة باستمرار.

المطلب الأول: تحديات استراتيجية القوة الناعمة الصينية في إفريقيا

يشهد التعاون الصيني الإفريقي مجموعة من التحديات المعقدة والمتشابكة، سواء من الجانب الصيني أو من واقع البيئة الإفريقية. فمن الجانب الصيني، تعاني الصين داخلياً من ارتفاع معدلات البطالة، خاصة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى تدني مستويات المعيشة لدى الفلاحين وضعف دخولهم، وهو ما يحد من فعالية القوة الاقتصادية الناعمة للصين. كما أن التنافسية التكنولوجية للصين لا تزال تواجه صعوبات في التكيف مع معايير الأسواق العالمية، ما يضعف قدرتها على فرض سلعها التقنية في القارة الإفريقية التي أصبحت اليوم ساحة تنافس اقتصادي دولي[2].

يمثل النفوذ المتزايد للقوى الغربية، لا سيما البريطانية والأمريكية، تحديًا مباشرًا للنفوذ الصيني في إفريقيا، خاصة مع استمرار الدعم الغربي للمؤسسات والمشاريع التنموية في القارة. وعلى الرغم من تراجع

[1] سعاد عبيد، المرجع السابق، ص 74

[2] كاية ريمة، القوة الناعمة الصينية في افريقيا: الأدوات والوسائل، جامعة عباس لغرور، خنشلة، مجلة تنمية الموارد البشرية، مجلد 16، العدد 02، جامعة باتنة 01، 22-02-2021م، ص 29

النفوذ الفرنسي نسبيًا، إلا أنه لا يزال يحتفظ بحضور واسع في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، خصوصًا في غرب ووسط إفريقيا، كما تجلى ذلك في تدخلاته الأخيرة في دول مثل ساحل العاج ومالي[1].

من ناحية أخرى، تمثل اللغة الصينية عائقاً حقيقياً في مشروع الانفتاح الثقافي الصيني على القارة، إذ تبقى اللغة الإنجليزية والفرنسية مهيمنتين بقوة على القطاعات التعليمية والإدارية والإعلامية، مما يقلل من فرص اللغة الصينية في التغلغل الواسع في المجتمعات الإفريقية[2].

تواجه القارة الإفريقية تحديات بنيوية تعرقل فعالية التعاون مع الصين، منها انخفاض أسعار المواد الخام التي تعتمد عليها اقتصادات الدول الإفريقية بشكل رئيسي، واستمرار أزمة المديونية الخارجية، إضافة إلى اتساع رقعة الفقر، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 280 مليون إفريقي يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً. كما أن السوق الإفريقية الداخلية ما تزال غير قادرة على استيعاب الإنتاج المحلي، فكيف لها أن تستوعب الإنتاج الخارجي؟ وهذا يعكس محدودية الطلب المحلي الذي يشكل عائقاً أمام الاستثمارات الصينية طويلة الأجل[3].

تتعرض المصالح الصينية في إفريقيا لتحديات أمنية كبيرة، حيث شهدت الصين سلسلة من الاعتداءات على رعاياها ومصالحها، منها عملية اختطاف المواطنين الصينيين في إقليم أوغادين بإثيوبيا عام 2007، والهجوم في منطقة كردفان بالسودان في نفس العام، مما أسفر عن مقتل عدد من الصينيين. وقد دفعت هذه الأحداث الصين إلى تعزيز جهودها الدبلوماسية والأمنية، فأنشأت فرقًا متخصصة داخل وزارة الخارجية لمتابعة شؤون إفريقيا، ووفرت الدعم اللوجستي والحماية لمواطنيها ومصالحها في القارة[4].

وانطلاقا مما سبق يمكن تنظيم المعلومات حسب مايلي:

الفرع الأول: التحديات من الجانب الصيني

---

[1] أنطوان كلازير وستيفن سميث، كيف خسرت *فرنسا إفريقيا؟* ، ترجمة محمد عبد الله، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص 45-48.

[2] كاية ريمة، المرجع السابق، ص 30

[3] د. محمد عبد الله، *التحديات الاقتصادية والتنموية في إفريقيا: دراسة تحليلية* ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 112-114.

[4] محمد عبد الله، الأمن الصيني في إفريقيا: التحديات والاستراتيجيات، مجلة الدراسات الدولية، جامعة القاهرة، العدد 58، 2018، ص 129-132.

تسعى الصين إلى تعزيز مكانتها العالمية من خلال الانفتاح على القارة الإفريقية، مستخدمة أدوات القوة الناعمة والاقتصاد، غير أن هذه السياسة تواجه عدة عراقيل داخلية. ففي السنوات الأخيرة، شهدت الصين ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات البطالة، لاسيما في المناطق الريفية، نتيجة للتحولات الاقتصادية التي فرضتها السياسات الصناعية والتمدن السريع، وهو ما أدى إلى ضعف في مستويات المعيشة لدى شريحة واسعة من السكان، خصوصًا الفلاحين. هذا الوضع الداخلي يضعف إلى حد كبير من القوة الإقناعية للنموذج الصيني لدى الدول الإفريقية، التي تبحث عن نماذج تنموية أكثر شمولاً وعدالة اجتماعية[1].

إضافة إلى ذلك، لا تزال الصناعة الصينية، رغم تطورها، تواجه صعوبات تقنية في فرض معاييرها على المستوى الدولي، حيث تتهم كثير من المنتجات الصينية بانخفاض الجودة مقارنة بنظيراتها الغربية أو اليابانية. وهذا ما يُضعف تنافسية السلع الصينية داخل إفريقيا، خاصة في ظل وجود منافسة محتدمة من قوى اقتصادية عالمية تسعى إلى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في القارة.

وفي السياق الجيوسياسي، تواجه الصين تحديًا كبيرًا يتمثل في استمرار الهيمنة الغربية في بعض الأقاليم الإفريقية، خصوصًا في الغرب والوسط، حيث لا تزال فرنسا تحتفظ بنفوذ تقليدي قوي في المجالات السياسية والثقافية، إلى جانب الوجود الأمريكي والبريطاني المتزايد في المشاريع التنموية والأمنية. ويكتسب هذا النفوذ زخمه من البنية الاستعمارية السابقة ومن الدعم الذي توفره المؤسسات الغربية الكبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[2].

من جهة أخرى، تُعد اللغة الصينية من أبرز العوائق الثقافية في عملية التغلغل الناعم في القارة، إذ أن اللغتين الإنجليزية والفرنسية تهيمنان بشكل شبه كامل على نظم التعليم، والإدارة، ووسائل الإعلام في معظم الدول الإفريقية، مما يحدّ من انتشار اللغة الصينية، وبالتالي من فعالية البرامج الثقافية الصينية في تحقيق التأثير المنشود.

الفرع الثاني: التحديات من واقع البيئة الإفريقية

[1] محمد العربي ولد خليفة، "الصين وإفريقيا: شراكة أم إستعمار جديد؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص 67

[2] محمد الأرناؤوط، الصين وإفريقيا: مسارات التعاون والتحديات، بيروت، دار الفرابي، ص 53

على الجانب الإفريقي، تقف القارة أمام جملة من العقبات البنيوية والاقتصادية التي تعيق توطيد علاقاتها مع الصين على أسس مستدامة. ومن أبرز هذه التحديات، التذبذب في أسعار المواد الأولية التي تُعد المصدر الأساسي للدخل في كثير من البلدان الإفريقية، ما يجعل اقتصاداتها هشّة وعرضة للتقلبات العالمية. ويُضاف إلى ذلك استمرار أزمة المديونية الخارجية التي ترهق موازنات الدول، وتقلص من قدرتها على الإنفاق التنموي وتطوير بنيتها التحتية.

كما تعاني الأسواق الإفريقية من ضعف في الطلب المحلي، نتيجة لتدني مستويات الدخل واتساع دائرة الفقر. وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 280 مليون شخص في القارة يعيشون تحت خط الفقر المدقع، أي بأقل من دولار واحد يوميًا، ما يجعل من الصعب استيعاب المنتجات الصينية أو خلق بيئة استثمارية مربحة وطويلة الأجل[1].

وتتعقد هذه التحديات بفعل الاضطرابات السياسية المستمرة، وانتشار النزاعات المسلحة والحروب الأهلية في عدد من الدول، مثل مالي، السودان، والكونغو الديمقراطية، وهي عوامل تُضعف الثقة في مناخ الأعمال، وتشكّل تهديدًا مباشرًا للوجود الصيني في بعض المناطق. وقد شهدت السنوات الماضية عددًا من الحوادث الأمنية التي استهدفت مواطنين صينيين أو مصالح اقتصادية صينية، من أبرزها عملية الاختطاف في إقليم أوغادين بإثيوبيا عام 2007، والهجمات المسلحة في منطقة كردفان بالسودان، والتي أسفرت عن سقوط ضحايا صينيين، مما دفع بكين إلى تعزيز وجودها الدبلوماسي والأمني في القارة، من خلال إنشاء وحدات خاصة داخل وزارة الخارجية تتولى متابعة أوضاع الصين ومصالحها في إفريقيا[2].

بالتالي، فإن مستقبل العلاقات الصينية الإفريقية مرهون بمدى قدرة الطرفين على تجاوز هذه التحديات عبر سياسات تنموية متكاملة، وتحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية.

المطلب الثاني: آفاق استراتيجية القوة الناعمة الصينية في إفريقيا

تُعد استراتيجية القوة الناعمة الصينية في إفريقيا ركيزة أساسية في السياسة الخارجية لبكين، حيث تسعى من خلالها إلى تعزيز مكانتها الدولية وتوسيع نفوذها في القارة. وتعتمد هذه الاستراتيجية على أدوات

[1] محمد الأرناؤوط، المرجع السابق، ص 58-59

[2] محمد الأرناؤوط، المرجع السابق، ص 60

متنوعة، من بينها التعليم، الثقافة، الإعلام، والمساعدات التنموية، بهدف تكوين صورة إيجابية عن الصين وتعزيز روابطها مع الدول الإفريقية.

في مجال التعليم، بادرت الصين بتقديم آلاف المنح الدراسية للطلبة الأفارقة، إلى جانب إنشاء "معاهد كونفوشيوس" لتعليم اللغة والثقافة الصينية، وهي خطوة تُراد بها ترسيخ التبادل الثقافي والفهم المتبادل بين الشعبين. وقد أشار كينيث كينغ إلى أن التعليم والتدريب يمثلان محورًا رئيسيًا في استراتيجية القوة الناعمة للصين في إفريقيا، لا سيما في ظل اتساع برامج التكوين والمنح[1].

أما في مجال الإعلام، فقد سعت الصين إلى توسيع حضورها الإعلامي في إفريقيا، عبر إنشاء منصات إعلامية ناطقة باللغات الإفريقية أو الأوروبية المستعملة محليًا، مثل الفرنسية والإنجليزية، مع التركيز على نقل صورة الصين كنموذج تنموي بديل. وقد أوضح شوبو لي وهيلج رونينج أن الإعلام الصيني في إفريقيا لا يقتصر فقط على نقل الأخبار، بل يسعى إلى تشكيل هوية مشتركة لـ"العالم النامي" تُبرز الصين كقوة صديقة[2].

وفي ما يخص المساعدات التنموية، فقد قامت الصين بتمويل مشاريع ضخمة في قطاعات البنية التحتية، كالطرق، السكك الحديدية، والموانئ، مما أدى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية بالقارة. ووفق ما ذكرته سارة هوتشينجز، فإن هذه المساعدات لا تُفهم فقط كاستثمارات اقتصادية، بل هي أدوات ناعمة تُستخدم لتعميق النفوذ الصيني في إفريقيا[3].

غير أن هذه الاستراتيجية تواجه عدة تحديات، أبرزها المنافسة الحادة مع القوى الغربية، لاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ضعف البنى التحتية في عدد من الدول الإفريقية، وتدني مستوى الاستقرار السياسي في بعض المناطق. كما يُعد حاجز اللغة من أبرز العوائق أمام الانتشار الثقافي الصيني، في ظل هيمنة اللغتين الفرنسية والإنجليزية على التعليم والإعلام والإدارة في أغلب بلدان القارة.

[1] كينيث كينغ، المساعدات الصينية والقوة الناعمة في إفريقيا: حالة التعليم والتدريب، دار Boydell & Brewer، لندن، 2013، ص 45–50.

[2] Shubo Li & Helge Ronning, China in Africa: Soft Power, Media Perceptions and a Pan-Developing Identity, Chr. Michelsen Institute, Report R 2013:2, p. 17.

[3] Sarah Hutchings, China's Soft Power Application Through Education and Technology in Africa, African East-Asian Affairs Journal, No. 1, 2013, pp. 23–25.

ورغم هذه التحديات، فإن استراتيجية القوة الناعمة الصينية تظل أداة فعّالة في سياق التغلغل الصيني في إفريقيا، خاصة إذا تم توجيهها وفق مقاربات تحترم الخصوصيات المحلية وتستجيب لتطلعات الشعوب الإفريقية.

خلاصة الفصل:

تُشكّل القارة الإفريقية محورًا مهمًا في السياسة الخارجية الصينية نظرًا لموقعها الجيوستراتيجي، ووفرة مواردها الطبيعية، واتساع أسواقها الناشئة، ما يجعلها بيئة خصبة لاستراتيجية القوة الناعمة الصينية. وتسعى بكين إلى توظيف أدوات غير تقليدية، مثل الثقافة والدبلوماسية والتعليم والمساعدات التنموية، لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها بعيدًا عن منطق الهيمنة. وتُبنى هذه الاستراتيجية على محددات عدة، تشمل البعد الثقافي من خلال نشر اللغة الصينية ومعاهد كونفوشيوس، والبعد السياسي عبر تبني خطاب التعاون جنوب–جنوب وعدم التدخل، فضلًا عن البعد الاقتصادي الذي يتجلى في الاستثمارات والبنية التحتية. ورغم المكاسب المتزايدة، تواجه الصين تحديات من الداخل، كالبطالة وضعف تنافسية بعض الصناعات، ومن الخارج، مثل المنافسة الغربية والتوترات الأمنية في إفريقيا، غير أن استمرار العمل على تطوير هذه الأدوات بما يتماشى مع حاجات القارة قد يسمح للصين بتثبيت حضورها كقوة صاعدة ذات جاذبية في النظام الدولي.

الخاتمة

الخاتمة:

في خضم التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، برزت الحاجة إلى فهم الأدوات الجديدة التي تعتمدها القوى الصاعدة في بناء نفوذها الخارجي. وقد أظهرت الدراسة كيف أن الصين، باعتبارها نموذجًا للقوى غير الغربية الصاعدة، لم تَعُد تكتفي بالوسائل التقليدية للقوة، بل انتهجت مقاربة ناعمة ترتكز على الجاذبية الثقافية والتعليمية والرمزية، لتوسيع نطاق حضورها في إفريقيا، وبناء صورة إيجابية عن نفسها، بما ينسجم مع أهدافها الجيوستراتيجية.

وعليه، وبعد تحليل الأبعاد النظرية والتطبيقية لتوظيف الصين للقوة الناعمة في إفريقيا، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. تطور مفهوم القوة الناعمة من أداة تحليلية غربية إلى إطار متعدد التفسير والاستعمال، حيث قامت الصين بإعادة تكييفه وفق خصوصياتها الحضارية والسياسية، بعيدًا عن المنظور الليبرالي الأمريكي.
2. اعتمدت الصين سياسة خارجية براغماتية تجاه إفريقيا، تقوم على الدمج بين الأدوات الناعمة والصلبة، في إطار استراتيجية مرنة تهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية دون إثارة حساسية النخب أو الشعوب الإفريقية.
3. تجلّت أبرز أدوات القوة الناعمة الصينية في إفريقيا في مجالات التعليم (المنح ومعاهد كونفوشيوس)، الإعلام (قنوات وصحف ناطقة بلغات محلية)، الثقافة (مهرجانات، تبادل ثقافي)، والمساعدات التنموية (مشاريع البنية التحتية، الدعم الصحي).
4. أظهرت السياسات الصينية نجاعة نسبية في تعزيز حضورها الثقافي والرمزي، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف البنى التحتية التعليمية أو الإعلامية، حيث وفرت الصين بدائل تنموية وسعت إلى تقديم نموذج مختلف عن الغرب.
5. لقيت القوة الناعمة الصينية قبولاً متفاوتًا في إفريقيا، إذ رحبت بها بعض النخب باعتبارها فرصة للتحرر من الهيمنة الغربية، بينما أبدت أطراف أخرى تشكيكًا في الأهداف الحقيقية للصين، خاصة في ظل غياب الشفافية ومحدودية التفاعل المتكافئ.

6. واجهت الصين جملة من التحديات البنيوية في توظيف القوة الناعمة، من أبرزها: ضعف التأثير اللغوي والثقافي مقارنة بالفرانكفونية والأنغلوساكسونية، الاتهامات الغربية بتوظيف المساعدات لأغراض خفية، إضافة إلى وجود فجوة بين الخطاب الرسمي والممارسات الفعلية.

7. تميّز النموذج الصيني في إفريقيا بخطاب التعاون جنوب–جنوب، وهو ما أكسبه جاذبية نسبية لدى بعض الدول الإفريقية، غير أن ذلك لا ينفي احتمال تحوّل هذه الأدوات الناعمة إلى أدوات ضغط استراتيجية في المستقبل.

وانطلاقا مما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تعزز فعالية الموضوع، ونذكر منها:

1. تعزيز الفهم النقدي لمفهوم القوة الناعمة وتكييفه محلياً ، وذلك من خلال تطوير الباحثين وصانعي السياسات في العالم العربي والإفريقي لفهم معمق لمفهوم القوة الناعمة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الثقافات والسياسات المحلية، وعدم الاقتصار على النظريات الغربية فقط.

2. دمج الأدوات الناعمة مع الصلبة ضمن استراتيجيات مرنة ، حيث ينبغي تبني نهج براغماتي يجمع بين القوة الناعمة والصلبة لتحقيق مصالح استراتيجية، مع الحرص على عدم إثارة حساسية النخب أو الشعوب، وتجنب الممارسات التي قد تثير الشكوك أو المقاومة.

3. تطوير البنية التحتية التعليمية والإعلامية والثقافية، فيجب على الدول الإفريقية والعربية الاستثمار في تعزيز القدرات التعليمية والإعلامية والثقافية المحلية، للاستفادة من فرص التعاون مع القوى الصاعدة مثل الصين، ولتعزيز حضورها الثقافي والرمزي بشكل متوازن ومستدام.

4. الشفافية والتفاعل المتكافئ في العلاقات الدولية ، فمن الضروري تعزيز الشفافية في التعاون الدولي، وتطوير آليات تفاعلية متكافئة بين الدول الصاعدة والدول الإفريقية، لتفادي الشكوك والاتهامات المتعلقة بالأهداف الخفية أو الاستغلال.

5. مراقبة وتحليل التحولات الجيوسياسية وتأثيراتها على أدوات القوة الناعمة، حيث يجب متابعة تطورات السياسة الخارجية للصين وغيرها من القوى الصاعدة، وتحليل مدى قدرة أدوات القوة الناعمة على الصمود أمام التغيرات الجيوسياسية، مع دراسة احتمالات تحولها إلى أدوات ضغط استراتيجية.

6. **تشجيع البحث العلمي العربي حول تحولات القوة في النظام الدولي متعدد الأقطاب** ، فنجد أنه من المهم دعم الدراسات والأبحاث العربية التي تركز على فهم تحولات أدوات النفوذ في السياسة

الخارجية، خاصة في ظل تعددية الأقطاب، لتعزيز قدرة العالم العربي على التفاعل بفعالية مع هذه الديناميكيات.

7. **تجنب إعادة إنتاج أشكال جديدة من الهيمنة**، إذ ينبغي التنبه إلى مخاطر تحول أدوات القوة الناعمة إلى وسائل ضغط ونفوذ غير متوازنة، والعمل على بناء شراكات تقوم على الاحترام المتبادل والتنمية المشتركة بعيدًا عن الهيمنة التقليدية أو الجديدة.

ويمكن القول مما سبق أن تُعد القوة الناعمة مفهومًا محوريًا في فهم تحولات السياسة الدولية المعاصرة، حيث تجاوزت القوة التقليدية المرتبطة بالقدرات العسكرية والاقتصادية لتشمل القدرة على التأثير غير المباشر عبر الجذب الثقافي والقيم السياسية والسياسات الخارجية الأخلاقية، كما بيّن "جوزيف ناي" بأن القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد من الآخرين من خلال الجاذبية لا الإكراه. وتعكس السياسة الخارجية للدول الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل هذا التحول من خلال تبني استراتيجيات ناعمة ترتكز على التعاون، والتعليم، والإعلام، والاستثمار التنموي، ما يعكس تفاعلًا بين المنظورين النظريين الواقعي والليبرالي في العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار، تحتل القارة الإفريقية مكانة استراتيجية هامة في السياسة الخارجية الصينية، حيث تستثمر بكين في أدوات القوة الناعمة كاللغة والثقافة، والدبلوماسية القائمة على التعاون جنوب–جنوب، والمساعدات التنموية، والاستثمارات الاقتصادية، سعياً لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها بعيدًا عن منطق الهيمنة التقليدية. ورغم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، فإن استمرار تطوير هذه الأدوات بما يتوافق مع احتياجات القارة قد يمكن الصين من ترسيخ حضورها كقوة صاعدة ذات جاذبية متزايدة في النظام الدولي متعدد الأقطاب.

في المحصلة، فإن دراسة توظيف الصين للقوة الناعمة في إفريقيا تكشف عن تحوّل نوعي في أدوات السياسة الخارجية المعاصرة، وعن ديناميكيات جديدة في العلاقات الدولية، حيث لم تعد القوة الصلبة الخيار الأوحد لفرض النفوذ، بل أصبحت القدرة على التأثير الثقافي والرمزي عنصرًا جوهريًا في صياغة التوازنات الدولية.

ويبقى من المهم، في هذا السياق، متابعة تطورات هذا التوظيف الناعم، والتساؤل حول مدى قدرته على الصمود في وجه التغيرات الجيوسياسية، ومنافسة القوى التقليدية، دون الوقوع في فخ الإستغلال أو إعادة إنتاج الهيمنة بشكل جديد. كما تفتح هذه الإشكالية آفاقًا بحثية جديدة أمام الدراسات العربية، لفهم تحولات القوة في عالم متعدد الأقطاب، يتشكّل بعيدًا عن المركزية الغربية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

المراجع باللغة العربية

أولا: المعاجم:

1. اللغويين، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر.

ثانيا: الكتب

1. النعيمي أحمد، السياسة الخارجية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009م.
2. جوزيغ ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البحيرمي، تقديم: عبد العزيز عبد الرحمان الثنيان، 2007، الطبعة الأولى، مكتبة عبيكان، السعودية.
3. د. أحمد عبد الله، الصين بين التقليد والتحديث: دراسة في السياسة والثقافة والتنمية، دار الفكر المعاصر، القاهرة، 2020
4. د. سامي عبد الله، الصين والقوة الناعمة: دراسة في الاستراتيجية الثقافية والسياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 2021،
5. مصباح زايد عبيد الله، السياسة الخارجية، طرابلس، دار التالة للنشر والتوزيع، 1999م، الطبعة الثانية.
6. دندن عبد القادر، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.
7. فهمي عبد القادر محمد، المدخل إلى الإستراتيجية، عمان، دار مجدلاوي، 2006م.
8. الجبشي عبد القادر مصطفى وآخرون، جغرافيا القارة الإفريقية وجزرها، ليبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، 2000.
9. معوض علي جلال، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الإستراتيجيات، الإسكندرية، مصر، 2019.
10. ألدن كريس، الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟ الدار العربية للعلوم ناشرون، أبو ظبي، 2009.
11. لويد جونسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي محمد السيد سليم، الرياض، شؤون المكتبات جامعة الملك سعود 1989م.

12. الحاج محمد علي، الحضارة الصينية: دراسة في الهوية الثقافية والتاريخية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019.
13. مورغانثاو، هانز: "السياسة بين الأمم"، (PoliticsAmong Nations)، الطبعة الحديثة، 2006
14. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، بيروت، الكتاب العربي، 1985م.
15. والتز، كينيث: "النظرية السياسية للنظام الدولي" (Theory of International Politics)، 1979

المجلات:

1. أجلال محمد عبد الحليم، محمود أبو العينين، محمود زكريا، "دور الشراكة الصينية في تنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي 2063"، مجلة العلوم السياسية، العدد 2، 2020
2. أحمد عبد الدايم محمد حسين، الكشوف الجغرافية الأوروبية لإفريقيا وتأثيراتها المعاصرة، مجلة قراءات إفريقية على الرابط التالي: httpp://www.qiraatafrican.com/home/new/، تاريخ التصفح: 2025/05/25
3. إسراء خالد مجيد، "الدبلوماسية والقوة الناعمة الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011م"، مجلة العلوم السياسية، العدد 66، 2023.
4. الرزاوي إسماعيل، "تطور السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 33، 2024
5. إياد المجالي وآخرون، التقريب السياسي: القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط، مجلة مدارات إيرانية، العدد 04، 2019م.
6. توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في افريقيا، مجلة سياسات عربية، العدد 05، نوفمبر 2013م.
7. زيد كريم عزيز، زيد علي الخفاجي، القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية إتجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة جامعة بابل للعلوم السياسية، المجلد 28، العدد 02، 2020.
8. سعيد عبد الرحمن، "الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الإفريقية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 45، 2022
9. الصادق محمود عبد الصادق، "مقومات التنمية الإقتصادية في إفريقيا"، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21، 2011.

10. محمدي صليحة، السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا، توظيف القوة الناعمة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 11، جويلية 2017.
11. لادمي عربي محمد، السياسة الخارجية: دراسة في مفاهيم، توجيهات ومحددات، المركز الجامعي، تمنراست، المجلة العربية مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 25 ديسمبر 2016م، ص 04
12. ميليشفريد، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات الجامعية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 63، العدد 06، 2014.
13. نعمة كاظم هاشم، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، العدد 26، 2017
14. كاية ريمة، القوة الناعمة الصينية في افريقيا: الأدوات والوسائل، جامعة عباس لغرور، خنشلة، مجلة تنمية الموارد البشرية، مجلد 16، العدد 02، جامعة باتنة 01، 22-02-2021م.
15. لي بينغ، السياسة الخارجية الصينية ومبادئ التعايش السلمي، مجلة الدراسات الدولية، العدد 45، 2018.
16. محمد العربي ولد خليفة، "الصين وإفريقيا: شراكة أم إستعمار جديد؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة
17. الشامسي محمد سيف، تعظيم القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعوم السياسية والإجتماعية، المجلد 17، العدد 02، 2019م.
18. محمد عبد الله، الأمن الصيني في إفريقيا: التحديات والاستراتيجيات، مجلة الدراسات الدولية، جامعة القاهرة، العدد 58، 2018
19. عراقي محمود، الوجود الصيني في افريقيا: رؤية تحليلية للعلاقات الصينية الإفريقية، آفاق افريقية/ مجلد 12، العدد 41، ديسمبر 2014م.
20. عياد هبة صالح أحمد، سهير محمود السيد معتوق، نيفين محمد طريح، "العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 4، 2018.
21. حماد وداد مخلف، حسين علي عبد الراوي، القوة الناعمة الصينية وآثارها على الدول العربية، مجلة الآداب، ع 136، 2021م، كلية ابن الرشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد.

مذكرات التخرج:

1. قوادرة حسين، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.
2. القبح سامح رشيد، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة الأمريكية في إدارة الصراع مع إيران، 2012/2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الإستقلال، 2012.
3. عبيد سعاد، القوة الناعمة في الإستراتيجية الدولية: الإستراتيجية الصينية اتجاد إفريقيا نمودجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة العربي تبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021/2020.
4. العقيبي عادل علي سليمان موسى، مفهوم القوة فيي العلاقات الدولية: 1991م – 2017م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018م.
5. لعرايسية لمياء، صليحة بوقموم، دور القوى الصاعدة في التأثير على تغيير النظام الاقتصادي العالمي، دراسة حالة تكتل بريكس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2019-2020.
6. مخلوف وديع، توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للقوى الصاعدة: دراسة حالة الهند، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، ميدان حقوق وعلوم السياسية، الشعبة علوم سياسية، الإختصاص سياسات دولية، جامعة 08 ماي 1945م، 2021-2022م.

المقالات والتقارير

1. أنطوان برونيه وآخرون، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية والإمبريالية الاقتصادية، ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016.
2. الكعود إياد خلف عمر، إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم في العلوم السياسية، 2016م.

3. د. وهبان أحمد محمد، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر.
4. د. محمد عبد الله، التحديات الاقتصادية والتنموية في إفريقيا: دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021
5. هلال رضا محمد، "العلاقات الصينية بالدول النامية: المنطلقات والأبعاد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية
6. مرزوق ريمة، إفريقيا: الخصائص الجيوسياسية والثروة الإقتصادية: تحرير: سيف نصرت توفيق، التوجيهات الدولية اتجاه القارة الإفريقية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2020.
7. عريس شيماءأبو عبيد، القوة في العلاقات الدولية : دراسة تأصيلية، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 05 أكتوبر 2018.
8. مصباح عامر، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008م.
9. كينيث كينغ، المساعدات الصينية والقوة الناعمة في إفريقيا: حالة التعليم والتدريب، دار Boydell& Brewer، لندن، 2013.
10. محمد العربي ولد خليفة، "الصين وإفريقيا: شراكة أم إستعمار جديد؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
11. وليد عبد الحي، مستقبل القوة، مراجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات، 04 ديسمبر 2013م

المراجع باللغة الأجنبية

1. Brooks, S. G., & Wohlforth, W. C. (2008). World out of balance: International relations and the challenge of American primacy. Princeton University Press.
2. Kennedy, P. (1987). The rise and fall of the great powers: Economic change and military conflict from 1500 to 2000. Random House.
3. King, K. (2013). China's Aid and Soft Power in Africa: The Case of Education and Training. Cambridge University Press.
4. Sarah Hutchings, China’s Soft Power Application Through Education and Technology in Africa, African East-Asian Affairs Journal, No. 1, 2013, pp. 23–25.

5. Shubo Li & Helge Ronning, China in Africa: Soft Power, Media Perceptions and a Pan-Developing Identity, Chr. Michelsen Institute, Report R 2013:2, p. 17.
6. Waltz, K. N. (1979). Theory of international politics. Addison-Wesley.

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص	
مقدمة	**02**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
تمهيد	12
المبحث الأول: ماهية القوة الناعمة	13
المطلب الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية	13
الفرع الأول: تعريف القوة	13
الفرع الثاني: خصائص القوة	16
الفرع الثالث: أدوات القوة	17
المطلب الثاني: مفهوم ومصادر القوة الناعمة	18
الفرع الأول: مفهوم القوة الناعمة	18
الفرع الثاني: مصادر القوة الناعمة	21
المبحث الثاني: ماهية السياسة الخارجية للدول الصاعدة	23
المطلب الأول: مفهوم ومحددات السياسة الخارجية	24
الفرع الأول: مفهوم السياسة الخارجية	24
الفرع الثاني: محددات السياسة الخارجية	26
المطلب الثاني: خصائص ومؤشرات القوى الصاعدة	30
الفرع الأول: خصائص القوى الصاعدة	30
الفرع الثاني: مؤشرات القوى الصاعدة	31
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للقوة	32
الفرع الأول: القوة المادية (القوة الصلبة)	32
الفرع الثاني: القوة الشاملة (المادية والمعنوية)	34
المطلب الأول: المنظور الواقعي	34
المطلب الثاني: المنظور الليبرالي	35

خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: القوة الناعمة الصينية في إفريقيا	
تمهيد	39
المبحث الأول: محددات السياسة الصينية اتجاه إفريقيا	40
المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للقارة الإفريقية	40
الفرع الأول: إكتشاف القارة الإفريقية	40
الفرع الثاني: الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية	41
الفرع الثالث: أهمية القارة الإفريقية	41
المطلب الثاني: مقومات القوة الناعمة	43
الفرع الأول: الثقافة	43
الفرع الثاني: السياسية الخارجية	44
الفرع الثالث: القيم السياسية	46
المطلب الثالث: محددات الإستراتيجية الصينية في إفريقيا	47
الفرع الأول: محددات الإستراتيجية في المجال الديبلوماسي	48
الفرع الثاني: في المجال الإقتصادي	48
المبحث الثاني: أدوات القوة الناعمة في إفريقيا	50
المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية	50
المطلب الثاني: الأدوات الإقتصادية والتنموية	52
المطلب الثالث: الأدوات الثقافية والتعليمية	53
المبحث الثالث: التحديات والآفاق لإستراتيجية القوة الناعمة في إفريقيا	55
المطلب الأول: تحديات إستراتيجية القوة الناعمة الصينية في إفريقيا	55
الفرع الأول: التحديات من الجانب الصيني	57
الفرع الثاني: التحديات من واقع البيئة الإفريقية	58
المطلب الثاني: آفاق إستراتيجية القوة الناعمة الصينية في إفريقيا	59
خلاصة الفصل	61
الخاتمة	**63**
المصادر والمراجع	**68**

الملخص:

تمثل القوة الناعمة أداة محورية في السياسة الخارجية للدول الصاعدة، وقد اختارت الصين هذا المسار لتعزيز حضورها الدولي، خاصة في القارة الإفريقية التي تشكل مجالًا حيويًا لتوسيع نفوذها دون اللجوء إلى الإكراه أو القوة الصلبة. وتأتي هذه الدراسة لتفكيك الأبعاد النظرية والمفاهيمية المرتبطة بالقوة الناعمة، من خلال تحديد مفهوم القوة في العلاقات الدولية، وبيان خصائصها وأدواتها، ثم التركيز على مصادر القوة الناعمة كالثقافة، والقيم السياسية، والسياسات الخارجية الأخلاقية. كما تسلط الضوء على مفهوم السياسة الخارجية للدول الصاعدة ومحدداتها، مع إبراز مكانة الصين كقوة صاعدة تستثمر أدوات ناعمة متعددة لتحقيق اختراق ناعم للقارة الإفريقية. وتُحلل الدراسة محددات السياسة الصينية اتجاه إفريقيا، كالأهمية الجيوسياسية والموقع الاستراتيجي والموارد، بالإضافة إلى استعراض أدوات القوة الناعمة الصينية، مثل الدبلوماسية، والمساعدات التنموية، والتعليم، والإعلام. وتناقش الدراسة في نهايتها التحديات التي تعرقل هذا التوجه، سواء من الجانب الصيني أو من خصوصية البيئة الإفريقية، مع إبراز الآفاق المستقبلية لإستراتيجية القوة الناعمة الصينية في حال تم توجيهها بذكاء واستجابة لتطلعات الشعوب الإفريقية.

الكلمات المفتاحية : القوة الناعمة، السياسة الخارجية، الصين، الدول الصاعدة، إفريقيا، الثقافة، التنمية، التحديات الجيوسياسية

Summary:

Soft power represents a pivotal tool in the foreign policy of rising powers, and China has chosen this path to enhance its international presence, especially in Africa, which constitutes a vital arena for expanding its influence without resorting to coercion or hard power. This study aims to unpack the theoretical and conceptual dimensions related to soft power by defining the concept of power in international relations, clarifying its characteristics and instruments, and then focusing on the sources of soft power such as culture, political values, and ethical foreign policies. It also sheds light on the concept of foreign policy for rising powers and its determinants, highlighting China's status as a rising power that employs multiple soft tools to achieve a subtle breakthrough in the African continent. The study analyzes the determinants of China's policy towards Africa, including its geopolitical importance, strategic location, and resources, in addition to reviewing China's soft power tools such as diplomacy, development aid, education, and media. Finally, the study discusses the challenges hindering this approach, whether from the Chinese side or due to the specific African environment, while emphasizing the future prospects of China's soft power strategy if it is smartly directed and responsive to the aspirations of African peoples.

Keywords: soft power, foreign policy, China, rising powers, Africa, culture, development, geopolitical challenges.